

السمكة تفسد من رأسها.. السى أى أليه تحت الوسادة

عبد الخالق فاروق

" لا يستطيع أحد ركوب ظهرك

إلا إذا كنت منحنيا "

- مارتين لوثر كينج -

يتأسس علم الاجتماع الماركسى (أو الاشتراكى بمعنى آخر) على مجموعة من المقولات والأدوات التحليلية ، مثل مفهوم الصراع بين الطبقات ، والتناقضات الكمية تؤدي إلى التغيرات الكيفية ، والصراع والوحدة ، وغيرها من المفاهيم والمقولات ، التى تتبثق كلها من الإطار الفلسفى للمادية الجدلية والمادية التاريخية .

وقد انعكست مثل تلك المفاهيم والأدوات التحليلية على السياسات التى أنتهجتها كثير من الدول والحكومات السوفيتية ، وصراعها مع المعسكر الرأسمالى ، مستندة على مفهوم التناقضات الطبقيّة والاجتماعية ، ودرجة انعكاساتها على البنى الفوقية سواء كانت سياسية أو ثقافية .

ومن هنا تركز سياسات هذه الدول لسنوات طويلة على قيمة الحركة الجماعية والكتل الاجتماعية فى إحداث التغيرات السياسية ، وعلى حساب مفهوم دور الفرد فى التاريخ ودرجة تأثيره على حركة الأحداث والتغيرات ، وإن كانت لم تهمله تماما .

وعلى النقيض من ذلك ، جاءت نظريات علم الاجتماع (البورجوازي) ، أو الغربى مستندة على أدوات تحليلية تركز أكثر على دور وأبعاد الخصائص الشخصية والفردية فى التاريخ ، وفى إحداث تغيرات ملموسة فى كثير من الحالات على النسق السياسى خصوصا فى الدول والمجتمعات النامية .

ومن هنا أسست الدول الغربية عموما ، والولايات المتحدة خصوصا الكثير من سياساتها وصراعاتها الدولية على الدور الفردى المتعاضد فى التاريخ ، أو بمعنى أدق دور وتأثير الرئيس أو الملك أو القائد لدولة ما بالسلب أو بالإيجاب .

ومن هنا لاحظنا إنعكاس ذلك على حرص الأجهزة الإستخبارية الأمريكية ، وبصفة خاصة وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA ، وهيئة الأمن القومى الأمريكية NSA ، على إزاحة هذا الرئيس أو ذاك ، إذا ما تعارضت توجهاته وسياساته مع المصالح الإمبريكية ، حتى لو لجأت هذه الأجهزة إلى الأغتيال والتصفية الجسدية لهؤلاء الزعماء ، وقد تكرر ذلك كثيرا مثل محاولات أغتيال الرئيس جمال عبد الناصر فى مصر ، وفيدل كاسترو فى كوبا ، وشواين لاي فى الصين ، التى لم يكتب لها النجاح ، بينما نجحت فى تنفيذ مؤامرات الانقلابات العسكرية فى تشيلى عام 1973 ضد الرئيس الإشتراكى المنتخب (سلفادور الليندى) ، أو بالقتل مثلما حدث مع رئيس بنما (عمر تورخوس) عام 1981 ، ورئيس الأكوادور اليسارى المنتخب البروفيسير (خايمى رولدوس) عام 1981 أيضا ، أو قبلها فى عام 1954 فى قتل الرئيس المنتخب فى جواتيمالا (أربينز) ، وأغتيال الزعيم الكونجولى " باتريس لومامبا " عام 1965 .

ربما كان هذا المدخل الصحيح فى فهم التطورات اللاحقة التى شهدتها مصر بعد الوفاة المفاجئة للرئيس جمال عبد الناصر فى 28 سبتمبر عام 1970 ، ولم يكن قد تجاوز من عمره الثانية والخمسين بعد .

المبحث الأول

أحداث التغيير .. ولو بالاغتيال أو الرشوة

ومن هنا لم تنتظر السياسة الأمريكية وأجهزة إستخباراتها ، وخصوصا الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA طويلا التفاعلات الاجتماعية لإجراء تحولات سياسية فى الدول الهامة لمصالحها ، وإنما عجلت فى الكثير من الحالات لتحقيق هذه التحولات والتغييرات المطلوبة ، إما بإغتيال قيادات ورؤساء دول يعوقون هذه المصالح ، أو بتنفيذ إنقلابات عسكرية دموية ضد الزعماء الذين يمثلون عقبات أمام تلك المصالح ، حتى لو كان هؤلاء الزعماء والرؤساء منتخبون إنتخابيا ديموقراطيا من شعوبهم .

حدث هذا فى الإنقلاب العسكرى الذى دبته الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA بقيادة الجنرال " زهدى " فى إيران ضد الحكومة الوطنية التى يقودها الدكتور " محمد مصدق " عام 1951 ، بعد أن تجرأ الرجل بتأميم شركة النفط الإنجليزية وغيرها من المصالح النفطية ، وبعدها أعادوا شاه إيران الهارب " محمد رضا بهلوى " إلى الحكم . وقد تكرر بعدها بثلاثة سنوات فى جواتيمالا عام 1954 ، وذلك بتدبير إنقلاب عسكرى ضد الرئيس المنتخب ديموقراطيا " أربينز " Arbeins الذى كان قد أمم شركة الفواكه الأمريكية ، التى كانت بمثابة الواجهة العلنية لنشاط وكالة الاستخبارات الأمريكية فى أمريكا الوسطى كلها (1) .

ونفس الأمر فى محاولة إغتيال الزعيم الصينى " شواين لاي " عام 1955 أثناء إنعقاد مؤتمر باندونج فى أندونيسيا بواسطة القنصل الأمريكى فى هونج كونج " وليم كورسن " W.Corson ومن خلال دس السم فى طعام الرجل (2) . كما نجحت المخابرات المركزية الأمريكية بالتعاون مع شركة التليفون والهاتف الأمريكية فى تشيلى AT& T فى تدبير إنقلاب عسكرى دموى ووحشى ضد الرئيس الإشتراكى المنتخب ديموقراطيا " سلفادور الليندى " عام 1973 ، وقتل الرجل وراح ضحية هذا الانقلاب عشرات الآلاف من الضحايا والمفقودين على مدى عشرين عاما من هذا الحكم العسكرى الفاشى الذى قادة الجنرال " بانوشيه " .

ويشير ضابط الاستخبارات الاقتصادى الأمريكى - وهذه هى المرة الأولى التى نسمع بها بهذه الوظيفة - " جون بيركنز " J.Perkins بشجاعة إلى ما قامت به الاستخبارات المركزية الأمريكية من إغتيال رئيس الأكوادور المنتخب ديموقراطيا البروفيسير " خايمى رولدوس " فى حادث طائرة غامض يوم 24 مايو 1981 ، وهو ما تكرر بنفس الأسلوب فى أغتيال الزعيم الوطنى المستقل فى بنما " عمر توريوخوس " بعدها بشهرين فى 31 يوليو 1981 . وكذلك تلك المحاولات المتكررة التى تجاوزت عشرات المرات لإغتيال الزعيم جمال عبد الناصر والزعيم الكوبى التاريخى " فيدل كاسترو " والتى باءت جميعها بالفشل .

وقد ترتب على عمليات الاغتيال والانقلابات العسكرية تحقيق المطالب الأمريكية فعلا ، ففى الأكوادور وبعد نجاح إغتيال الرئيس " خايمى رولدوس " عام 1981 ، تولى بعده الرئيس " أوزفالد أورتاور " الذى أعاد المزايا الأمريكية بما

فيها إعادة إفتتاح المعهد الصيفي للغات SIL الذى كان بمثابة الواجهة العلنية لجهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية فى البلاد ، وكذلك تحقق للولايات المتحدة مطالبها بعد إزاحة حكومة الدكتور مصدق فى إيران وعودة الشاه والعسكر لحكم البلاد .

ويشير الكاتب الصحفى الأمريكى البارز " بوب ودوارد " Bob Woodward فى كتابه الهام (الحجاب .. الحروب السرية للاستخبارات المركزية الأمريكية) ، إلى أن أسلوب الاغتيالات Assingnation قد أستمر فى عقدى الثمانينات والتسعينات ، سواء فى محاولات اغتيال العقيد القذافى فى ليبيا ، أو غيره من المسؤولين المناوئين للمصالح الأمريكية فى كثير من دول العالم (3) كما أكدت عميلة الإستخبارات البريطانية السابقة " أنى ماشون " فى كتابها الذى صدر عام 2015 وأحدث ضجة هائلة فى الأوساط الإستخبارية والإعلامية العالمية .

فى هذا السياق التاريخى الطويل ، يمكن فهم وتفسير السلوك الأمريكى فى منطقة الشرق العربى ، الذى يمثل لها مصالح إستراتيجية وحيوية ، تصل إلى حد اعتباره جزءا من مكونات الأمن القومى الأمريكى ، ومن هنا لم يكن غريبا والأمر كذلك أن يكون جمال عبد الناصر الذى ناهض السياسات الأمريكية فى المنطقة لمدة ثمانى عشرة عاما ، واحدا من أهم أهداف نشاط الاستخبارات المركزية الأمريكية ، وتكرار محاولات إغتياله ماديا أو معنويا بعد أن فشلت محاولات كل من الرئيسين " دوايت إيزنهاور " و " جون كينيدى " فى إحتواءه أو ترويضه ، ووقف ما إعتبرته الإدارات الأمريكية إندفاعا مصرىا نحو التعاون مع الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، وعندما لم تفلح هذه الجهود أطلقت إسرائيل فى عدوانها على مصر فى الخامس من يونيه عام 1967 ، لتتزل هزيمة عسكرية قاسية بالنظام الناصرى وبقية دول المواجهة العربية ، والتمهيد بالتالى لإجراء تغييرات سياسية داخلية فى مصر بعناية وعلى نار هادئة وعبر إختراق من الداخل هذه المرة .

وكما كان يحدث فى عمليات الإختراق المتبادل بين أجهزة الإستخبارات الكبرى (مثل KGB السوفيتى و CIA الأمريكى و MI6 البريطانى) سواء بزرع جواسيس أو إقتناص وتجنيد قيادات ومسؤولين فى الوظائف العليا فى هذه البلدان ، كما يشير " بوب ودوارد " ، فيبدو أن الوقائع تؤكد أنهم قد نجحوا فى مصر .

وبرغم بعض الإشارات غير المؤكدة ، لصحفى كبير ومطلع مثل الاستاذ محمد حسنين هيكل ، حول وجود شبكات على إغتيال الرئيس جمال عبد الناصر بطريقة غامضة ، وشكوك تحيط بنائبه (أنور السادات) ، الذى قام بنفسه بإعداد فنجان من القهوة للرئيس جمال عبد الناصر أثناء راحته فى فندق " هليتون " ، بين جلسات المؤتمر الذى إنعقد بالقاهرة فى سبتمبر من عام 1970 ، وقبل ساعات قليلة من وفاة الرجل ، لوقف حمام الدم الفلسطينى فى الأردن ، ومحاولته وقف إندفاع الملك الأردنى (الحسين بن طلال) لتصفية المقاومة الفلسطينية فى بلاده ، فتبقى هذه الإشارات غير موثقة وغير مدعومة (4) ، أللهم سوى شواهد سياسات السادات بعد توليه الحكم فعلا ، والتى تمثل إنقلابا

جذبها على سياسات الرئيس جمال عبد الناصر ، وفتح وتسليم المنطقة العربية كلها للولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب أكتوبر عام 1973 .

كما أن الربط بين بعض الوقائع الغربية وغير المفهومة أو المبررة ، التي أتى بها الرئيس أنور السادات بعد توليه الحكم فى شهر أكتوبر عام 1970 ، والكتابات التى تحمل إشارات واضحة من أهم الكتاب والصحفيين المطلعين فى دوائر الاستخبارات الأمريكية والسياسة الأمريكية عموما ، قد تعطى مسارا لا يبتعد كثيرا عن الحقيقة والواقع .

فوفقا للكاتب الأمريكى البارز والمطلع Bob Woodward فإن الرئيس أنور السادات كان أحد أهم المصادر الاستخبارية لدى جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية حتى من قبل توليه الحكم ، وقد نشأت هذه العلاقة فى منتصف عقد الستينات وقبل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان الوسيط هو السيد " كمال أدهم " مدير المخابرات السعودية ، والذي أدى إلى وضع السادات على قوائم المدفوعات المالية للاستخبارات الأمريكية Payroll (5) .

وهو ما يعود ليؤكد عليه المؤرخ الأمريكى المتخصص فى شئون الاستخبارات المركزية الأمريكية " جوزيف ترونتو " Joseph J. Trento فى صفحة (105) من كتابه قائلا أن فضيحة بنك الإعتماد والتجارة عام 1991 ، والذي كان بمثابة واجهة للاستخبارات المركزية الأمريكية من جهة ، والمخابرات العامة السعودية من جهة أخرى ، قد بينت أن هذا البنك كان يستخدم لعمليات غسل أموال وفى تمويل عصابات المخدرات والإرهابيين ، كما كشفت قوائم وأسماء الحاصلين على مرتبات ومدفوعات منتظمة من جهاز CIA وكان من بينهم نائب الرئيس المصرى السيد أنور السادات (6) .

ويعود " بوب ودوارد " صفحة (87) ليشير إلى نفس الأمر حينما نجح المرشح الجمهورى " رونالد ريجان " فى الانتخابات الرئاسية عام 1980 ، وقبل توليه منصبه فى العشرين من يناير عام 1981 ، حيث يقضى العرف السياسى أن يقوم رئيس المخابرات المركزية الأمريكية فى الحكومة المغادرة " ستانسفيلد تيرنر " Stansfield Turner بتقديم ملخص Briefing للرئيس الجديد ، وفى حضور المدير المرشح لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية " وليم كيسى " W.Casey ، وقد تضمن العرض المختصر أهم وأكثر أنشطة الوكالة فى العالم ، وفى إدارة عمليات التجسس والتتبع ، وخصوصا على الاتحاد السوفيتى أو غيرها ، وهنا جاء العرض الخاص بمصر وقال " تيرنر " أن الاستخبارات الأمريكية لديها عملاء فى مصر من قمة السلطة وحتى القاع ، وأن الرئيس المصرى أنور السادات معروف جيدا لدى الاستخبارات المركزية الأمريكية (7) .

وهذا التعبير (معروف جيدا لدى الاستخبارات) مصطلح معتمد ومتداول لدى رجال الدولة والأجهزة الاستخبارية بما يعنى أنه عميل Agent أو متعاون معها ، وهو نفس الوصف الذى استخدمه الرئيس الفرنسى " فرانسوا ميتران " بعدها بعدة سنوات فى وصف علاقة الرئيس المصرى (حسنى مبارك) مع الأجهزة الاستخبارية الفرنسية أثناء عقد صفقة طائرات الميراج عام 1972 .

ويعود " بوب ودووارد " للتأكيد على أن الولايات المتحدة قدمت مساعدات عسكرية وإستخبارية للسادات حتى يتمكن من الإحتفاظ بالسلطة والحكم فى مصر (8) .

ثم يكرر " بوب ودووارد " بإصرار الوثائق من مصادر معلوماته فى صفحة (312) بأن السادات كان يتلقى دخلا منتظما Regular Income من الوكالة وعبر السيد كمال أدهم .

فإذا ربطنا بين هذه المعطيات والمعلومات التى يقدمها ثلاثة من أكبر المطلعين على الأحداث ، ولديهم نوافذ مطلّة وكاشفة على مراكز صناعة القرارات والمعلومات (جوزيف ترنتو - بوب ودووارد - محمد حسنين هيكل) ، وبين كثير من تصرفات وسياسات السادات غير المفهومة فى السياق الوطنى والمنطقى نستطيع ان نصل إلى نتائج على درجة معقولة جدا من الحقيقة .

خذ مثلا تصرف السادات غير المفهوم وغير المبرر ، حينما كشف لضيّفه السعودى " كمال أدهم " والمعروف بصلاته القوية جدا والولاء المطلق للولايات المتحدة وأجهزة أستخباراتها، وبحكم موقعه الحساس كمدير للمخابرات السعودية ، عن سر عملية " عصفور أفندى " التى نجحت فيها أجهزة الأمن القومى المصرى منذ عام 1968 فى زرع أربعة ميكروفونات تنصت داخل السفارة الأمريكية فى القاهرة ، وظلت طى الكتمان تنتج منجما من المعلومات لمصر ، ثم بمجرد ان عرف بأمرها الرئيس السادات بعد توليه الحكم من الكاتب الكبير " محمد حسنين هيكل " ، أن أفشى بسرّها إلى ضيفه السعودى وكأنها مزحة ثم أطلق العنان لضحكته المصطنعة ، وبعدها بأيام قليلة كانت أجهزة أمن السفارة الأمريكية تقوم بعملية مسح شامل لكل ركن من أركان السفارة ، وتنزع الميكروفونات من أماكنها الأربعة (9) ...!!

كما تفسر هذه الوقائع والمعلومات ، تصرف السادات الغريب والشاذ من طلب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية - غير الرسمى - الذى نقله إليه وزير الخارجية الأمريكية " سيروس فانس " أثناء زيارته للقاهرة عام 1977 بطلب محرك من محركات طائرة الميج (21) المعدلة التى كانت تتسلح بها القوات الجوية المصرية ، وتمثل العمود الفقرى للتسلح الجوى لسوريا والجزائر وليبيا وعدد آخر من الدول العربية ، والاتحاد السوفيتى نفسه ، فإذا بالسادات يقهقه ضاحكا ضحكته السمجة ، وينادى على وزير دفاعه " الفريق أول عبد الغنى الجمسى " ، ليأمره بتوفير طائرة كاملة لتقديمها إلى الولايات المتحدة وسط دهشة وذهول وزير الدفاع المصرى وأستغرابه (10) .

وخذ أيضا العلاقة الغامضة والملتبسة بين الرئيس السادات وسكرتيه الشاب للمعلومات " أشرف مروان " ، الذى أستولى على بعض الوثائق والمستندات ومشروعات القرارات من خزانة الرئيس " جمال عبد الناصر " عشية وفاته ، والتى كانت تتضمن مشروع قرار جمهورى بتعيين السيد عبد اللطيف بغدادى نائبا أول للرئيس عبد الناصر ، مما كان يعنى إزاحة السادات من مشهد وتسلسل القيادة فى حال وفاة أو تخلى عبد الناصر عن الحكم ، وما تكشف بعد ذلك بثلاثة عقود عن صلات مشبوهة بين أشرف مروان وجهاز الموساد الإسرائيلى وعمله معهم منذ عام 1968 .

وتشير خطوات الرئيس السادات اللاحقة عن بدايات التحول فى السياسة المصرية ، بدءا من رفع شعار " مصر أولا " بعد تمكنه من السلطة ، وإزاحة المجموعة الناصرية من الحكم فى 15 مايو عام 1971 ، ثم ما رفعه بعد حرب أكتوبر عام 1973 مباشرة ، بأن 99% من أوراق اللعبة فى الشرق الأوسط بيد الولايات المتحدة الأمريكية ، إنتهاءا بالتحول الاستراتيجى الخطير الذى أجراه فى المنطقة العربية كلها بمبادرته بزيارة القدس المحتلة فى 19 نوفمبر عام 1977 ، وتوقيع اتفاقيتى " كامب ديفيد " فى سبتمبر عام 1978 ، ثم اتفاقية السلام والصلح المنفرد مع إسرائيل فى مارس من عام 1979 .

كما كشف اللواء مجدى عمارة - أحد قادة الحرس الجمهورى - واقعة تدهور العلاقة الشخصية بين الرئيس الجديد (أنور السادات) وقائد الحرس الجمهورى اللواء الليثى ناصف ، الذى لعب الدور الرئيسى فى عملية سيطرة السادات على الحكم وإعتقال كل معارضيه من التيار الناصرى فى أزمة 15 مايو عام 1971 ، فترتب عليها تدهور لاحق فى العلاقة بين اللواء ناصف ومدير المخابرات العامة فى ذلك الوقت اللواء " أحمد إسماعيل على " ، وبعدها سافر اللواء ناصف إلى لندن فى إجازة للعلاج ، فقتل بالطريقة الغامضة المعروفة بإلقاءه من شرفة منزلة بالطابق السادس (11). كل هذه التحولات الكبرى فى السياسة المصرية ، وتداعياتها السلبية والخطيرة ، بما أطلق عليه " الفراغ الاستراتيجى " فى المنطقة ، وما ترتب عليه من فتح الطريق واسعا لهيمنة أمريكية وإسرائيلية على المنطقة منذ ذلك الحين حتى وقتنا الراهن (12) .

ويكشف " بوب ودوارد " - الذى لعب دورا أساسيا فى كشف فضيحة تنصت رجال الرئيس الجمهورى نيكسون على الحملة الانتخابية لمنافسه فى الحزب الديموقراطى عام 1972 ما أدى فى النهاية لإستقالته تجنباً لمحاكمته - جوانب أخرى من قدرة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA فى تجنيد والسيطرة على شخصيات عربية هامة ، منها على سبيل المثال الملك الأردنى " الحسين بن طلال " ، الذى ظل يتقاضى مرتبات ومدفوعات منتظمة من الاستخبارات المركزية لمدة عشرين عاما كاملة (13) .

وكذلك الزعيم اللبناني الكتائبى " بشير الجميل " أثناء عمله فى أحد مكاتب المحاماة الكبرى فى الولايات المتحدة بعد تخرجه من كلية الحقوق فى بيروت فى مطلع السبعينات ، وقدم معلومات للوكالة مقابل الحصول على مدفوعات مالية (14) . وكذلك الملك المغربى " الحسن الثانى " ، ومنذ أن كان طفلا ووليا للعهد ، والذى ساعدته الوكالة فى البقاء فى الحكم وحماية عرشه مقابل أن فتح بلاده واسعا لنشاط الوكالة وأجهزة الأمن القومى الأمريكى (15) .

فكيف جرى التعرف والتعامل مع " حسنى مبارك " ، منذ ظهوره على مسرح الحياة فى مصر ؟ الحقيقة التى تكشفها الوقائع والمعطيات التاريخية ، أن اللواء طيار " محمد حسنى مبارك " لم يكن بعيدا عن أعين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA منذ عام 1969 تحديدا ، حينما رافق الرجل السيد أنور السادات

نائب الرئيس جمال عبد الناصر فى رحلته إلى الخرطوم ، وقيامه بتفخيخ وتلغيم سلة المانجو الشهيرة ، وإرسالها إلى زعيم المعارضة السودانية لنظام الرئيس جعفر نميرى " الأمام المهدي " ، والتي أودت بحياة الرجل (16) .

كان لمصاحبة اللواء حسنى مبارك للنائب (أنور السادات) فى هذه الرحلة - وكليلهما يربطه صلة جهوية من محافظة المنوفية - دورا كبيرا فى التعرف على خصائص الرجل عن قرب ، خصوصا وأن جسور التعاون بين أنور السادات والوكالة قد تمت قبلها بسنوات وعبر الوسيط السعودى " كمال أدهم " . ثم عاد وظهر اللواء طيار "حسنى مبارك" على شاشات المراقبة الأمريكية فى واقعة أخرى لا تقل غرابة عام 1972 ، وهى الخاصة بصفقة طائرات " الميراج " الفرنسية .

وفى تفاصيل ما جرى ، فأن النظام الجديد فى ليبيا برئاسة العقيد معمر القذافى ، كان قد قرر بالاتفاق مع الرئيس جمال عبد الناصر دعم المجهود الحربى المصرى لتحرير سيناء المحتلة ، بشراء 106 طائرة ميراج فرنسية حديثة بقيمة 5 مليارات دولار أمريكى ، وهو رقم ضخم فى ذلك الزمان .

ثم توفى الرئيس جمال عبد الناصر فى الثامن والعشرين من سبتمبر عام 1970 ، قبل أن تبدأ إجراءات التفاوض بين الجانبين الليبى والفرنسى حول شروط وإجراءات إتمام تلك الصفقة ، ومن ثم أنيط للرئيس المصرى الجديد (أنور السادات) تكليف اللواء طيار حسنى مبارك إدارة هذه العملية التفاوضية ، وتشكيل فريق من الطيارين المصريين ذوى الخبرة ، وحصولهم على وثائق سفر ليبية ، والإدعاء بأنهم لیبیون لإدارة هذا التفاوض مع الحكومة الفرنسية وشركة " طومسون " المنتجة لهذه الطائرات .

وهنا حدث ما لم يتصوره أحدا ، فمن ناحية دب الخلاف على ما يبدو بين أعضاء الفريق المصرى * * حول نسب العملات التى سوف يحصلون عليها ونصيب كل واحد منهم (وهى لا تقل عن 5% من قيمة الصفقة أى لا تقل عن 250 مليون دولار) ، ولم تتأخر المخابرات الفرنسية بالطبع (CEDCE) عن تسجيل ما حدث بالصوت والصورة ، وقد أطلع الرئيس الفرنسى " فرانسوا ميتران " صديقه محمد حسنين هيكل فى لقاء خاص بينهما عام 1982 على بعض جوانب ما جرى ، كما طلب من الكاتب المصرى أن يجلس مع مدير المخابرات الفرنسية " اليكسندر دى ميرانش " Aleixandre De Merinch ليتعرف منه على بعض ما لايعرفه المصريون عن رئيسهم الجديد (17) .

والأهم والأخطر ، ما تبين بعد ذلك من أن بعض هذه الطائرات التى أستعملها الطيارون المصريون فى حرب أكتوبر عام 1973 ، كانت مستعملة Second Hand ، وهو ما كاد يفجر فضيحة كبرى فى مصر ووسط القوات الجوية المصرية ، لولا أن سارع الفريق حسنى مبارك قائد القوات الجوية والمسئول عن هذه الصفقة بملمة القصة وإحتوائها (18) .

* * لا نعرف حتى اليوم أسماء الضباط المرافقين اللواء حسنى مبارك فى هذه المأمورية ، والذين شاركوا فى إقتسام هذه العمولة الضخمة ، وإن كان بعضهم قد ظهر بعد عام 1974 وسياسة الإنفتاح فى صورة رجال أعمال كبار .

وبالنظر لكون الحرب الباردة كانت قائمة على قدم وساق بين المعسكرين ، فإن الاختصاص الأصيل لمتابعة وإدارة شؤون الصراع فى منطقة الشرق الأوسط ، منعقد بالضرورة للولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة إستخباراتها ، مقابل إنفراد فرنسا بمناطق أخرى ومنها غرب أفريقيا ، فى إطار تعاون وتنسيق وتقسيم لمناطق النفوذ والسيطرة ، فإن هذه المعلومات الخاصة المتعلقة بقائد القوات الجوية المصرية وحصوله على عمولات ورشى سلاح ، لم تكن لتغيب عن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA ، فأصبح ملف الرجل جاهزا للتعامل وتجهيز المصيدة المناسبة للرجل وهذا ماجرى بالفعل .

كما تعرفت أجهزة الاستخبارات الأمريكية على حسنى مبارك - ومن قبله أشرف مروان - حينما كان يمثل مصر فى إجتماعات المجموعة الاستخبارية التى شكلتها فرنسا وقادتها ، بمشاركة كل من مصر والسعودية والمغرب للقيام بعمليات إستخبارية ضد الدول والحكومات المتعاونة مع السوفيت فى أفريقيا ، وفى غيرها من الدول تحت ما سُمى (نادى السفارى) SAVARY CLUB . (19)

كانت الخطة الأمريكية فى التعامل مع ملف " حسنى مبارك " أو ما أصبح يطلق عليه فيما بعد " الكنز الاستراتيجى " ، ذات أبعاد ومستويات ومراحل ثلاثة :

الأول : الضغط على الرئيس المصرى " أنور السادات " بوسائل شتى بهدف إجباره على ترفيع وترقية الفريق طيار من مجرد قائد للقوات الجوية ، أو سفير فى الخارج إلى منصب وموقع سياسى متقدم فى النظام السياسى المصرى ، أى إلى مستوى نائب رئيس الجمهورية تمهيدا لما بعدها ، ولم تكن هذه الخطوة صعبة ، نظرا لسابق سيطرة الأجهزة الأمريكية على الرئيس السادات نفسه منذ منتصف الستينات ، وتعامله مع الإستخبارات المركزية الأمريكية بواسطة الشيخ " كمال أدهم " مدير المخابرات العامة السعودية كما سبق وأشرنا .

الثانى : توريط حسنى مبارك فى مزيد من الأعمال القذرة تسهل السيطرة عليه تماما ، ودراسة تاريخه السابق تكشف مدى حبه للمال وجشعه ، وطبيعة تركيبته النفسية والشخصية ، اللتين ستسهلان الوقوع فى المصيدة بسهولة ويسر .

الثالث : إستبعاد وإقصاء - حتى لو إقتضى الأمر اللجوء إلى الإغتيال - أية شخصيات قد تكون منافسة ، أو تمثل تهديدا لهذا الصعود المطلوب للرجل (بدءا من الفريق سعد الشاذلى مرورا بالمشير أحمد بدوى ، إنتهاء بمنصور حسن) * * .

* * أستشهد الفريق أول وزير الدفاع أحمد بدوى ، وبصحبه ثلاثة عشرة من أبرز قيادات حرب أكتوبر فى يوم الاثنين الموافق الثانى من مارس عام 1981 ، على أثر سقوط غامض لطائرته الهليكوبتر أثناء أقلاعها ، وأثناء جولة تفتيشية على القوات المسلحة فى سيوة ، وكان قبلها بأسبوعين قد جرت مشادة كلامية حادة بينه والرئيس السادات بسبب صفقات السلاح الأمريكية لمصر التى تبين أن بعضها كان يهرب لبيع فى سوق الحرب فى أفغانستان وغيرها من الساعات .

وعلى الفور شرع فى تنفيذ الخطة بعد عودة العلاقات السياسية والدبلوماسية الحميمة بين الرئيس السادات والولايات المتحدة الأمريكية عام 1974 ، فجرى الدفع بعشرات من الزوار الكبار للرئيس السادات من كبار رجال المال (ديفيد روكفلر مثلا) والإعلاميين والصحفيين ، ليحيطوا بالسادات مصحوبين بكاميرات بقدر ما تشع الأضواء فهى قادرة على الأغراء والإغواء .

وطرح على الرجل - المفتون بطبعه وتاريخه بالسينما والإعلام وبريقها - عشرات الأسئلة ، وفى حروف الكثير منها مضامين إجابات مطلوبة ، أو رسائل منقولة ، ومن يراجع الأرشيف الصحفى للقاءات الرئيس السادات طوال عامى 1974 و 1975 ، سوف يكتشف تكرارا وإلحاحا على سؤال : من يكون نائب الرئيس القادم؟

وبلغ الأمر بالبعض أن رشح أسماء من قيادات جيل أكتوبر كما كان يفضل أن يسميهم الرئيس السادات . وكانت بعض الأخبار قد تسربت بشأن طلب هنرى " كيسنجر " من السادات أن يأخذ بقائد القوات الجوية نائبا له ، كما أبرزت الصحافة الأمريكية القادة العسكريون الجدد فى مصر ، وعرضت صورهم وتساءلت : من يكون حاكم مصر القادم من بين هؤلاء .

وفى المقدمة كانت صورة حسنى مبارك تتصدر المشهد .

كما دفعت الاستخبارات المركزية الأمريكية برجلها الهام الشيخ " كمال أدهم " ، وصديق السادات إلى حلبة الخطة المحكمة ، بتكرار زيارته للقاهرة ولقاء الرئيس السادات ، وكان أحد الموضوعات الملحة فى لقاءات الرجلين ، موضوع اختيار النائب الجديد للسادات ، ولم يخف " كمال أدهم " إرتيابه لنوايا السادات بأختيار قائد القوات الجوية " حسنى مبارك لهذا المنصب .

كان السادات من الفطنة والغريزة لفلاح قديم ، ففهم الإشارات المرسله من الجانب الآخر من المحيط الأطلسى ، فأنصاع للإختيار (الإجبارى) وأعلن فى إبريل من عام 1975 عن إختياره للفريق حسنى مبارك نائبا للرئيس ، وهكذا جرى إستبعاد قيادات عسكرية مرموقة كان دورها فى الحرب أهم وأخطر من حسنى مبارك ، ومنهم الفريق محمد على فهمى قائد ومؤسس قوات الدفاع الجوى ، والفريق أحمد بدوى قائد الجيش الثالث أثناء الحصار ، والفريق سعد مأمون قائد الجيش الثانى فى الحرب ، ومن باب أولى جرى إستبعاد الفريق محمد عبد الغنى الجسمى الذى لعب دورا حيويا فى الحرب والإعداد لها كرئيس لغرفة العمليات بالقيادة العامة

وبهذا التعيين الجديد لحسنى مبارك كنائب للرئيس المصرى (أنور السادات) بدأت المرحلة الثانية من الخطة الأمريكية المحكمة لإصطياد الفريسة ، المعروف عنه طمعه وجشعه ، وغرامه بعمليات الإحتيال على القوانين والأعراف الأخلاقية ، إنتقلت الخطة إلى المرحلة الثانية والتى بدأت بإقرار برنامج للمساعدات العسكرية لمصر المقدرة بأكثر من 1.5 مليار دولار أمريكى سنويا (وهو رقم ضخم جدا بأسعار ذلك الزمان) ، بعد أن فرضت كثير من الدول العربية

مقاطعة اقتصادية وسياسية لنظام أنور السادات بعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد في سبتمبر 1978 ، فوق في شبكها أكثر من صيد ثمين جمعهم جميعا الطمع والجشع وحب المال .

كان الجبن في المصيدة يسيل لها لعاب مبارك وبعض معاونيه من القادة العسكريين المصريين ، وبعض المحتالين المدنيين من أمثال حسين سالم ، الذي لا يضاهيه في خبرة إنشاء الشركات والبنوك كغطاء لأنشطة غير مشروعة سوى عميل الإستخبارات المركزية الشهير " بول هالويل " Paul Helliwell .

كان تاريخ " حسين سالم " كمحتال وخبير في إنشاء شركات التغطية Covering سابقة له في كل مكان يذهب إليه سواء في مصر أو الإمارات أو غيرها * .

وحيثما بدأ في الأفق أن برنامجا ضخما للمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر عام 1978 قد بدأ ، أتى به من الإمارات حسنى مبارك ، ليبدأ في مشوار جديد وفريد في حياته وحياة حسنى مبارك ، والتشكيل العصابى الذى كونه الرجل من وراء الشعب المصرى والدولة المصرية .

ومن هنا جرى تعيينه بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بعد عام 1978 ، فى وظيفة وزير مفوض فى السفارة المصرية فى العاصمة واشنطن ، وزامل فيها اللواء محمد عبد الحليم أبو غزالة الملحق عسكرى هناك .

وتكون التشكيل العصابى فى البداية من مجموعة رئيسية Core ، بعضهم كان دوره بارزا ومكشوف (حسين سالم) ، وبعضهم الآخر ظل متواريا خلف الستار ، وكان من بينهم نائب الرئيس (حسنى مبارك) والملحق العسكرى فى واشنطن (اللواء عبد الحليم أبو غزالة) ، واللواء منير ثابت مدير مكتب المشتريات العسكرية فى واشنطن وصهر النائب حسنى مبارك ، واللواء كمال حسن على الذى تنقل فى المناصب العليا فوفر غطاء سياسيا وأمنيا لهذه المجموعة * * وإمتدت الخطوط بعد ذلك لتستدعى أدوارا إقليمية وتجارة سلاح واسعة الانتشار ، سواء فى أمريكا الجنوبية (نيكاراغوا - السلفادور) أو أفريقيا (أنجولا والكونغو) وفى أفغانستان ، وهنا برزت أدوار كل من

* حسين سالم رجل غامض ، بدأ موظفا صغيرا فى صندوق دعم الغزل فى منتصف الخمسينات ، ثم أنتقل للعمل كمحاسب فى الشركة العربية للتجارة الخارجية عام 1960 ، التى كانت بمثابة واجهة اقتصادية للمخابرات العامة المصرية ، ثم التحق بالعمل فى السفارة المصرية فى بغداد وهناك إلتصق بالسفير أمين هويدى ، الذى أخذه معه عام 1968 كعضو فى مكتبه فى المخابرات العامة المصرية ، وبعد إنقلاب القصر الذى قام به السادات فى مايو عام 1971 ، وعزل أمين هويدى من منصبه ، سافر إلى الإمارات بحثا عن فرصة وبعد عامين خرج من الإمارات هاربا بعد أن أحاطت به الشكوك والإتهامات بالسرقة والأحتيال وقد عفى عنه الشيخ زايد ، ثم فجأة وجدناه وزيرا مفوضا فى سفارة مصر فى واشنطن بعد عام 1975 . ومن هنا بدأ مسارا جديدا وخطيرا فى تجارة السلاح .

* * كان اللواء كمال حسن على مديرا لسلاح المدرعات قبل حرب أكتوبر عام 1973 وأثناءها ، ثم عين بعدها مديرا للمخابرات العامة المصرية (1975-1978) ، ثم تولى منصب وزير الخارجية (1978-1982) ، ومن بعدها تولى منصب رئيس الوزراء فى عهد مبارك (1984-1985) ، ثم عين رئيسا لأحد البنوك الكبرى فى البلاد .

"عدنان خاشقجي" تاجر السلاح السعودي الشهير ، والشيخ "كمال أدهم" مدير المخابرات السعودية السابق (الذي ترك منصبه عام 1977) ، وأنضم إليهم مغامرون وأفاقون من عملاء المخابرات المركزية الأمريكية السابقون CIA . ويفرد المؤرخ الأمريكي البارز والمحلل المدقق لتاريخ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية " جوزيف ترنتو " Joseph J. Trento فصول كتابه الخطير والحافل بالأسرار والتفاصيل حول هذا التشكيل العصابي ، ووفقا لجوزيف ترنتو " فقد قام حسين سالم - بعد إستقالته من وظيفته كوزير مفوض في السفارة المصرية بواشنطن - بتسجيل شركته TERSAM عام 1978 في جمهورية (بنما) * ، وتقدم بها إلى مكتب المساعدات العسكرية والأمنية (DSAA) التابع لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لتسجيلها كوكيل وحيد مسئول عن شحن ونقل المعدات العسكرية الأمريكية إلى مصر (20) .

على الجانب الأمريكي كان هناك تشكيل عصابي آخر من عملاء سابقين للإستخبارات المركزية الأمريكية يقوده رجل المخابرات الأمريكي البارز " تيودور شيكلي " Theodore J. Shachley ، الذي تعرض للإستبعاد والاقصاء من منصبه الرفيع في الوكالة في عهد إدارة الرئيس " جيمي كارتر " الذي أتى برجل من خارج الوكالة ليظهرها ، هو الإدميرال " ستنسفيد ترنر " Stanfield Turner ، ومن ثم فقد رفض نائب رئيس مكتب المساعدات العسكرية والأمنية الأمريكية الكولونيل الجوى " أريك فون ماربود " Erich Von Marbod ، تسجيل شركة حسين سالم ، إلا بعد وجود شريك أمريكي ، وأقترح عليه العميل " توماس كلينز " Tomas Clines ، وعلى الفور تأسست الشركة الجديدة وسميت (الشركة المصرية الأمريكية للخدمات والنقل) The Egyptian – American Transport Services Company (EATSCO) وكانت حصة حسين سالم 51% ، بينما حصة شريكه الأمريكي 49% . وبالتوازي تشكلت شركة أخرى بنظام offshore في جزيرة " برمودا " تحت أسم (أركاديا) Arcadia LTD ، بين حسين سالم وعميل الاستخبارات المركزية الأمريكية الآخر " إدوين ويلسون " Edwin Wilson لتكون بمثابة معبرا لعمليات غسل الأموال ، كما جرى إنشاء ما يسمى (مركز الأبحاث الدولية والتجارة IRT) كغطاء إضافي لعمليات نقل وغسل الأموال (21) .

* تفجرت فضيحة ما يسمى أوراق بنما Panama Papers عام 2015 ، حول دور بعض مكاتب المحاماة في بنما في إنشاء شركات وهمية ، وإدارة عمليات نقل وغسل أموال لمئات من كبار الشخصيات وكبار جال الدولة في كثير من الدول والفنانين والرياضيين ، للتهرب الضريبي وورد من بين الأسماء علاء مبارك ، وللأسف لم يتحرك أحدا من أجهزة الدولة في مصر في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي لمعرفة أبعاد هذا الموضوع . كما تكشف في عام 2015 ما سمي وثائق " باراديز " وجزيرة برمودا وجزر الكايمان ووجود مكتب للمحاماة يدعى APPLE D تسرب منه 7 مليون وثيقة عن التهرب الضريبي والشركات الوهمية .

فالشركة التي إنشئت بهدف نقل وشحن المعدات والأسلحة الأمريكية إلى مصر والمقدرة سنويا بحوالى 1.5 مليار دولار ، تحولت إلى نطاق أوسع تمتد بخيوطها العنكبوتية من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا إلى أفغانستان ، مما أدى لتفشى رائحتها ، خاصة بما صاحبها من تزوير الفواتير ما أوقعها فى المحذور ، ومن هنا أعد الليفتانت جنرال " أرنست جرافيس " Ernest Graves مذكرة بتاريخ 1980/4/6 تضمنت بعض الوقائع والانحرافات فى عمل تلك الشركة ، وخصوصا ماتيين من نقل بعض تلك المعدات الأمريكية من مصر إلى أفغانستان ومناطق منازعات أخرى ، وبيعها لحساب بعض القادة والمسئولين العسكريين والسياسيين المصريين وبتمويل من المملكة السعودية وبعض دول الخليج (22) .

كما لاحظ " توماس روميو " المفتش بالهيئة البحرية الفيدرالية FMC المبالغة الشديدة فى الفواتير الخاصة بأعمال شركة " إيتسكو " ، وأن هناك تلاعبا فى هذه الفواتير يقدر بحوالى 8 مليون دولار ، وبالبحت تبين أن وراء هذه الشركة شخصيات مصرية كبرى تمتد من نائب رئيس الجمهورية (الفريق حسنى مبارك) وتشمل قادة عسكريين مصريين آخرين وعلى أثر هذا ، بدأت خيوط التسرب Leakage حول هذا الفساد إلى بعض الصحف المحلية الأمريكية فنشرت جريدة Wilmington News Journal فى 1981/9/13 حول التصرفات المريبة لشركة (إيتسكو) ، كما نشر فى نفس التاريخ جريدة صنداي نيوز جورنال Sunday News Journal معلومات إضافية كان مصدرها السيد " باتريك جادج " Joseph Patrick Judge الذى كان يعمل كمندوب مبيعات فى مؤسسة يملكها عميل المخابرات الأمريكية وعضو شبكة الفساد السرية تلك " أدوين ولسن " Edwin Wilson ، وبرغم نفى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لهذه المعلومات ، فإن المدعى العام الأمريكى " لارى باريسلا " Larry Barcella إستمر فى تحقيقاته كما يشير جوزيف ترنتو .

لعل هذا ما أثار غضب الفريق أول أحمد بدوى وزير الدفاع المصرى فى ذلك الحين وبعض القادة العسكريين الذين كان تاريخهم فى حرب أكتوبر ناصع وشريف ، وجرى ذلك اللقاء العاصف بين الفريق بدوى - قبل مصرعه بأسابيع قليلة - والرئيس أنور السادات ، حتى وصل الحوار بينهما - كما يقول اللواء محمد ماهر بدوى شقيق الفريق بدوى - بأن أنهى السادات الاجتماع بحدة قائلا : (إذا كنت فاكرك نفسك أحمد عرابى فأنا مش الخديوى توفيق) ...!

لقد ترتب على هذه التحقيقات الأولية فى الولايات المتحدة إحالة الجنرال " ريتشارد سيكورد " إلى تحقيق جنائى ، وإحيل معه عدد من المسئولين فى مكتب المساعدات العسكرية والأمنية التابع لوزارة الدفاع (البنتاجون) ومنهم " أريك فون ماربود " و " أدوين ولسن " و " توماس كلينز " هذا بالإضافة إلى حسين سالم وآخرين .

وبدأت الحلقة تطول أسماء قيادات عسكرية وسياسية مصرية من الصف الأول (23) ، مما دفع بأحد الصحفيين البارزين فى الصحافة الأمريكية إلى تناولها فكتب " أدوارد ت. بوند Edward T. Pound حول القصة كلها فى واحدة من كبريات الصحف الأمريكية هي (ووال ستريت جورنال) Wall Street Journal فى الأول من أكتوبر عام 1982 ، ثم واصل النشر حول نفس القضية بتاريخ فبراير عام 1983 ، كما أعترف عميل المخابرات المركزية وشريك حسين

سالم السيد (توماس كلينز) أثناء التحقيقات بأن هذه الشركة كانت تستخدم كغطاء للاستخبارات الجوية الأمريكية (24)

كما أشار الليفتانت كولونيل "كارلوس سالينس " Carlos Salins ، فى مذكرته المؤرخة فى 1982/9/22 ، أن شركة " إيتسكو " قد حصلت على نسبة تصل إلى 25.15% من قيمة المعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لمصر وقيمتها 750 مليون دولار ، بدلا من حصولها على النسبة المنصوص عليها فى العقد الرسمى إلا وهو 9.8% ، وبأن مخابرات الجيش الأمريكى لديها ما يفيد بأن هذه الشركة ومنذ عهد الرئيس أنور السادات ، تمكنت من إفساد عددا من كبار قادة القوات المسلحة المصرية ، ووصل فسادها إلى بعض جنرالات وقادة وزارة الدفاع الأمريكية (25) .

لقد تبين من التحقيقات التى أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالى FBI ووزارة العدل ، أن هناك تشكيلا إجراميا من مسئولين كبار سواء فى مصر ، أو وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومكتب المساعدات العسكرية التابع للبيتاجون ، يقوم بتجارة سلاح غير مشروعة ، كما يقوم بالتلاعب فى فواتير الشحن والنقل ، مما أدى لخسارة للخزانة الأمريكية ، وقد برز من بين هذه الأسماء كل من :

من الجانب الأمريكى

1- تيودور شيكلى Theodore J. Shackley

2- أدوين ولسن Edwin P. Wilson

3- توماس كلينز Tomas Clines

4- بول هالويل Paul Helliwell

5- ريتشارد سيكورد Richard Secord

6- أريك فون ماربود Erick V. Marbod

ومن الجانب المصرى

1- حسين سالم الشريك الظاهر والأساسى .

2- محمد حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر .

3- اللواء محمد عبد الحليم أبو غزالة الملحق العسكرى فى السفارة المصرية فى واشنطن ثم تولى بعد 20 مارس

1981 ، وبعد اغتيال الفريق أحمد بدوى ، منصب وزير الدفاع المصرى .

4- اللواء منير ثابت صهر نائب الرئيس المصرى ومدير مكتب مشتريات الاسلحة فى واشنطن .

5- الفريق كمال حسن على مدير المخابرات العامة المصرية ، ثم وزيرا للخارجية ثم رئيسا لوزراء مصر .

6- كامل عبد الفتاح أحد أبرز تجار السلاح فى مصر والعالم العربى فى ذلك الوقت .

وبينما كانت الصحافة الأمريكية تنتقل بتقاريرها وتحقيقاتها من صفحة إلى صفحة فى أوراق هذه الفضيحة ، ومن صحيفة محلية إلى صحف أكثر إنتشارا مثل الواشنطن بوست (1982/10/9 و 1984/1/17) والنيويورك تايمز (1983/7/22 و 1988/1/14) ، كان ستارا حديديا من السرية والصمت يلف هذا الموضوع فى مصر .

وإذا صدقت إدعاءات شريك حسين سالم فى شركة (ايتسكو) عميل الاستخبارات المركزية الأمريكية " توماس كلينز " Tomas Clines ، بعد خروجه من السجن ، بأنه كان يذهب إلى القاهرة بحقائب ممتلئة بملايين الدولارات ليسلمها إلى حسين سالم ، الذى يتولى أخذ حصته منها ، ثم يذهب بعدها ليقدم حصّة الرئيس أنور السادات شخصيا (جوزيف ترنتو ص 97) ، فأن واقعة الشجار الحاد التى تمت بين وزير الدفاع المصرى (الفريق أول أحمد بدوى) وبين السادات فى أول مارس عام 1981 ، وقبل اغتيال الأول بأيام قليلة التى قال له فيها السادات بحدّة (إذا كنت فاكّر نفسك أحمد عرابى ، فأنا مش الخديوى توفيق) ، تضع مسار القضية كلها على خطى جديدة وخطيرة تماما .

وإذا ربطنا بين أربعة وقائع فأننا نستخلص نتيجة مؤكدة بشأن هذا الاغتيال المنظم لوزير الدفاع المصرى وهى : **الأولى** : طبيعة الرئيس السادات وتاريخه المغامر ، الذى بدأ حياته متعاوناً مع المخابرات الألمانية وقوات هتلر ، ثم الانضمام بعدها إلى خلية سرية مارست قتل بعض من قدرتهم متعاونين مع الاحتلال البريطانى مثل أمين عثمان باشا ، وأنتقل بعدها إلى ميليشيا الحرس الحديدى التى مارست القتل والأغتيال ضد معارضى الملك فاروق ، ثم إنضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار السرى ، بكل ملابسات مشاركته وقصه إفتعال مشاجرة فى السينما ليلة تحرك قوات الانقلاب فى 22 يوليو عام 1952 ، ثم ما قام به من اغتيال للمعارض السودانى زعيم الطائفة المهدية (الأمام المهدي) فى ديسمبر عام 1969 ، ومن ثم فنحن إزاء رجل لا يتورع عن القيام بأى شىء للوصول إلى أهدافه بما فى ذلك القتل ، وساعده فى ذلك رجل (حسنى مبارك) بقدر ما يجيد تنفيذ أوامر رؤسائه ، فهو أيضا يتسم بالفساد والجشع للمال ، وهو ما يجعلنا نطالب بجدية بإعادة فتح التحقيق بشأن حقيقة مصرع القائد النزيه المشير أحمد بدوى .

الثانية : أن المجموعة الأمريكية * * التى كانت تتعامل مع المجموعة المصرية فى تجارة ونقل السلاح ومنهم " تيدور

* * بعد أزمة وفضيحة (ووترجيت) عام 1972 جرى تشكيل لجنة تحقيق فى الكونجرس الأمريكى تولاهما السيناتور " تشرش " وسميت اللجنة بأسمه للتحقيق حول ملابسات ونشاط الإستخبارات المركزية الأمريكية فى العالم بعد ان شاعت أنها ايضا تقوم بالاشراف على تجارة واسعة للمخدرات لتمويل أنشطة خاصة بالوكالة ، وجرى بالتالى التضييق على الوكالة خصوصا فى إدارة الرئيس " جيمى كارتر " الذى أتى برجل من خارج الوكالة لإدارتها هو الإدميرال البحرى " ستسفيلد تيرنر " الذى وضع خطة لإصلاح الوكالة تقضى بالتخلص من 823 وظيفة خلال عامين ، وتعرض " تيد شيكيلى " والجماعة المحيطة به إلى التضييق داخل الوكالة ، فأقدم على تشكيل شبكة إستخبارات خاصة تضم عددا ليس بقليل من عناصر وعملاء الوكالة ، المعروف عنهم الوحشية والقسوة وحب المال ، وإدارت هذه العصابة نشاطا واسعا للتجارة فى المعلومات والسلاح والاغتيالات وغيرها ، وكان هؤلاء هم شركاء حسين سالم وحسنى مبارك وعبد الحليم أبو غزالة ومنير ثابت وكمال حسن على ، ومن ورائهم الرئيس أنور السادات .

شيكيلى " و " أدوين ولسن " و " توماس كلينز " وآخرين ، كان لهم تاريخ حافل بتنظيم جرائم الاغتيالات والانقلابات العسكرية فى كثير من دول العالم ، ففى فيتنام وحدها وتحت إشراف هؤلاء أنفسهم جرى أعتيال 20857 فيتناميا جنوبيا ، بزعم شكوك حول إنتماءهم أو تشجيعهم لجبهة (الفيتكونج) الموالية لفيتنام الشمالية (26) ، وهم المسئولين عن تدبير الانقلاب العسكرى الدموى فى تشيلى الذى راح ضحيته الرئيس المنتخب " سلفادور الليندى " ، ورئيس الأكوادور المنتخب " رولدوس " فى مايو عام 1981 ، ورئيس بنما " عمر توريوخوس " فى يوليو عام 1981 ، ومحاولات متكررة لأعتيال الزعيم الليبى " معمر القذافى " ، وغيرها من الاغتيالات فى كثير من دول العالم ، كما لم تتورع تلك الشبكة الإستخبارية الأمريكية على تنظيم شبكة واسعة لتجارة المخدرات لتوفير التمويل اللازم لحربها فى لاوس وكمبوديا وفيتنام فى ستينات القرن العشرين .

الثالثة : أن الاسراع فى تعيين اللواء عبد الحليم أبو غزالة وزيرا للدفاع خلفا للمشير احمد بدوى الذى سقطت به الطائرة المروحية ومعه أربعة عشرة جنرالا من أكفأ الضباط المصريين وأكثرهم خبرة فى الحرب ، والذى كان المشير بدوى يطالب السادات بضرورة محاكمة النائب حسنى مبارك واللواء عبد الحليم أبو غزالة أو إحالته للتحقيق ، تؤكد حرص السادات على أخفاء معالم جريمة كانت رائحتها قد بدأت تزكم الأنوف ، خاصة أنه قد تجاوز بهذا التعيين كثير من القادة العسكريين الأقدم منه رتبة والأكثر منه خبرة .

الرابعة : أن أعتيال طيار المروحية الذى نجا بأعجوبة من هذا الحادث ، وعلى يد لص مساكن لم يعثر عليه حتى اليوم ، يشير إلى أن للموضوع أبعاد خطيرة كما يؤكد شقيق المرحوم " أحمد بدوى " اللواء المتقاعد "ماهر محمد بدوى " ، وهو ما دفع عضو مجلس الشعب المصرى " علوى حافظ " إلى تقديم إستجوابه للحكومة فى 5/3/1990 ذاكرا فيه عبارة " عصابة الأربعة " ، ولمحا من طرف خفى إلى أن هناك شكوكا تثار حول أعتيال وزير الدفاع المصرى السابق المشير أحمد بدوى .

ومع إتساع دائرة التحقيقات فى الولايات المتحدة ، وأعتيال الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر عام 1981 ، وشمول التحقيقات أسماء شخصيات مصرية من الصف الأول فى الحكم ، ومن ثم خطورة الوضع دعا وليم كلارك William Clark مستشار الرئيس رونالد ريجان لشئون الأمن القومى ، إلى إجتماع موسع بتاريخ 21/مارس 1983 بالبيت الأبيض حضره كل من (27) :

- 1- تيودور جرينبرج Theodore Greenberg ممثل المدعى العام .
- 2- مارك ريتشارد Mark Richard معاون المدعى العام .
- 3- وليم هاندريكس William Hendricks معاون المدعى العام .
- 4- ستانلى سبوركن Stanley Sporkin المستشار القانونى لمدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA
- 5- وليم تافت William Taft المستشار العام لوزارة الدفاع (البنтажون) .

- 6- روبرت كيميت Robert Kimmit مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي .
- 7- وينت لويد Wingate Lloyd مندوب وزارة الخارجية الأمريكية .
- 8- جيف سميث Jeff Smith مندوب وزارة الخارجية الأمريكية .
- 9- وترأس الاجتماع وليم كلارك William Clark مستشار الرئيس الأمريكي رونالد ريجان لشئون الأمن القومي .

ووفقا للمذكرة التي أعدها " ستانلى سبوركن " ، المستشار القانونى لمدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA فإن الشركة المصرية الأمريكية للخدمات والنقل (ATSCO) ، التى يقف وراءها حسين سالم (مصرى الجنسية) وتوماس كلينز (أمريكى الجنسية) ، ومن ورائهما من الجانبين (حسنى مبارك - عبد الحليم أبو غزالة - منير ثابت - كمال حسن على وكامل عبد الفتاح وآخرين) ، و(أدوين ويلسون - فون ماربود - ريتشارد سكورد - تيودور شيكيلى) كانت مؤامرة إجرامية وفساد مالى تحملته الخزنة الأمريكية .

وبرغم ذلك فقد أبلغ وليم كلارك مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى الحاضرون بأن تعليمات الرئيس رونالد ريجان تقضى بضرورة إستبعاد أى إتهام إلى مسئولين مصريين ، وإعتبار ذلك من متطلبات المصلحة العليا والأمن القومى الأمريكى (28) .

وعلى الفور صنف هذا الجزء من التحقيقات بأعتباره من مقتضيات الأمن القومى CLASSIFIED ، ومن ثم حظر على المسئولين التحدث عنه ، أومنح وسائل الاعلام أية بيانات أو معلومات بشأنه .

وفى عام 1986 حكم على (توماس كلينز) و(أدوين ولسن) بالسجن لمدة عشرين عاما ، بينما تجنب حسين سالم الحكم عليه بالسجن بتهمة الأحتيال عام 1983 ، وقام بدفع مبالغ مالية تتجاوز سبعة ملايين دولار ، كما حرر شيك برقم (639323) فى 21 يوليو 1983 بقيمة 3.2 مليون دولار مسحوب على بنك ريجز الوطنى Riggs National Bank (29) .

ومنذ تلك اللحظة جرى تعليق الفريسة (حسنى مبارك) ومن معه وأهمهم (عبد الحليم أبو غزالة) فى الهلب كما يقولون فى لغة الاستخبارات

وخلال نفس الفترة رأت الإدارة الأمريكية أنه من الضرورى إيفاد رجل الإسخبارات المركزية الأمريكية وأبن أحد أبرز رجال الإسخبارات المركزية الأمريكية فى الخمسينات والستينات وأحد مؤسسى الحرب الباردة السفير " فرانك ويزنر الأبن " ، ليكون سفيراً للولايات المتحدة فى مصر خلال الفترة من عام 1986 حتى عام 1991 ، نظرا لعلاقات الصداقة والمعرفة القوية التى تربطه بالرئيس المصرى حسنى مبارك ، ليشرف بشكل أو بآخر على توجيه سياسات الرئيس الجديد لمصر لخدمة المصالح والتوجهات الأمريكية ، وهو نفس الشخص الذى أوفدته الإدارة الأمريكية فى أثناء

ثورة 25 يناير عام 2011 ليقنع حسنى مبارك بالتخلي عن الحكم فى البلاد ، وأحتواء الثورة الشعبية المصرية حتى لا تتطور بما يضر بالمصالح الأمريكية فى المنطقة .

لم يكن الرئيس الجديد لمصر السيد حسنى مبارك حريص كسلفه على التوائمه والتوافق مع السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية وفى العالم كله فحسب ، بل أنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وأعمق ، حيث حرص على ضمان هيمنة وسيطرة رجال الولايات المتحدة والمناصرين لها فى مصر ، بل وجواسيسها ، على كافة مفاصل الحكم والإدارة والاقتصاد ، وكذا فى الصحافة ووسائل الاعلام والمؤسسات الثقافية كافة .

ولا يمكن فهم بعض تصرفات وأختيارات الرئيس حسنى مبارك لكبار مساعديه ووزرائه فى الدولة طوال ثلاثين عاما ، إلا فى ضوء السياق الذى أتى به شخصيا إلى الحكم فى مصر .

فكيف نفسر - مثلا - تصرفه إزاء تصعيد وتعيين د. يوسف بطرس غالى وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية ، ثم وزيرا للمالية ، لمدة عشر سنوات أو يزيد ، فى الوقت الذى يؤكد فيه اللواء شفيق محمود عبد الرحمن البنا القائد فى الحرس الجمهورى ، والذى أستمر يعمل فى موقعه قريبا من الرئيس لأكثر من ثمانى سنوات بأن هناك من الأدلة ما يثبت أن يوسف بطرس غالى كان جاسوسا للولايات المتحدة الأمريكية ، ويتعاون مع وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية CIA (30) .

ووفقا للواء عبد الرحمن شفيق البنا فقد لاحظ أحد قيادات جهاز الأمن القومى (اللواء علاء البوشى) فى مطلع عقد التسعينات ، تكرار ظهور صور الدكتور يوسف بطرس غالى بجوار الرئيس مبارك وأفراد أسرته فى الصحف المصرية ووسائل الاعلام المختلفة ، وحرصا من الرجل على تجنب الرئيس مبارك سوء الأختيار ، فقد سارع بإعداد مذكرة تفصيلية تتضمن وقائع تحريات ونص تسجيلات لمكالمات بين الدكتور يوسف بطرس غالى وعميل للاستخبارات المركزية الأمريكية CIA فى السفارة الأمريكية بالقاهرة ، يقدم فيها الأول للأخير معلومات وبيانات ، ويتلقى منه تعليمات بعمل ذات طبيعة إستخبارية واضحة ، ونظرا إلى أن القضية كانت مازالت فى دور الأعداد والتجهيز ، وحرصا على مزيد من السرية ، فقد فضل هذا القائد فى الجهاز الأمنى ، رفع تلك المذكرة عن غير القنوات الرسمية ، فأعطاه باليد للواء شفيق البنا لتقديمها شخصيا إلى الرئيس حسنى مبارك .

وبعد أن قرأ الرئيس حسنى مبارك التقرير ، أستدعى اللواء عبد الرحمن شفيق البنا وسأله عن أسم من أعد هذا التقرير ، فذكر له اللواء شفيق أسم اللواء فى هيئة الأمن القومى المسئول عن هذا التقرير ، فهز مبارك رأسه وصمت . بعد عدة أيام صدر قرار جمهورى من حسنى مبارك بنقل اللواء علاء البوشى المسئول عن إعداد التقرير من وظيفته إلى وظيفة ثانوية بمطار القاهرة ، لم يتحمل الرجل الصدمة ، مرض لفترة قصيرة ثم مات (31) .

وبعد عدة أسابيع كان د. يوسف بطرس غالى قد جرى تعيينه فى أول منصب وزارى له فى حكومة عاطف صدقى وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية ، ثم أنتقل فى التشكيل التالى لوزارة عاطف عبيد وزيرا للاقتصاد ، ومن بعدها فى التشكيل الوزارى لحكومة أحمد نظيف (عام 2004) وزيرا للمالية حتى أندلعت ثورة 25 يناير عام 2011 ، فكان يوسف بطرس غالى أول الهاربين خارج مصر ...!!؟

الواقعة الثانية هى تلك التى كشف عنها الاستاذ محمد حسنين هيكل ، فى كتابه الأخير " مبارك وزمانه .. من المنصة إلى الميدان " الصادر عام 2012 عن دار الشروق ، وكان قد رواها لى قبل صدور كتابه بعدة شهور ، وهى الخاصة بأشرف مروان ، الذى حرقته الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد وجهاز أمان) بتسريب أخبار أنه كان عميلا لها أثناء تولى الرئيس السادات الحكم فى مصر ، وأنه كان قد أخطرها بموعد حرب أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية ، قبلها بيومين أثنين .

ويروى الأستاذ هيكل ، أنه حينما ألتقى أشرف مروان مصادفة فى لندن فى شهر سبتمبر من عام 2006 ، وقبل إغتياله بعدة شهور قليلة ، سأله الاستاذ هيكل :

- هل طلب منك الرئيس مبارك مغادرة القاهرة لفترة من الزمن ؟
- فرد أشرف مروان بإنفعال شديد كما يصف الاستاذ هيكل وقال بحده :
- هل يستطيع .. أقولها لك .. لأنه يعرف أننى أستطيع تدميره وقالها باللغة الإنجليزية I can destroyed him
- وحينها إلتفت الأستاذ هيكل مندهشا ومأخوذا .. أستطرد أشرف مروان دون تردد :
- وأستطيع تدمير غيره .. ثم ذكر أسم اللواء عمر سليمان (32) .

ومن لا يعرف فأن اللواء عمر سليمان قد شغل منصب مدير المخابرات العامة المصرية لمدة عشرين عاما (مارس 1991- فبراير 2011) ، وكان مسئولا عن كل ما جرى داخل هذا الجهاز من تدنى الكفاءة ، وتورط الكثيرون من أعضائه وكوادره فى التجارة وأعمال البيزنس ، وغيرها من الأمور التى قد يأتى آوان الحديث عنها فيما بعد .

وهناك الكثير من الوقائع المحزنة والكاشفة ، لو جرى فتح ملفات عهد مبارك بجدية ومسئولية وطنية سوف يتبين الكثير من المصائب والجرائم ، ليس فى مجال السرقة ونهب المال العام والاختلاسات فحسب ، وانما الأخطر والأهم الاختراقات التى تمت فى قمة جهاز إدارة الدولة وأعصابها الحساسة من إفساد للأجهزة الأمنية والرقابية وغيرها .

وإذا تأملنا بعض الوقائع التى جرت بعد اغتيال الرئيس السادات ، وتولى نائبه الفريق حسنى مبارك مقاليد الحكم والإدارة ، نجدها كاشفة عن وجود شبكات مصالح تعمل فى مجال تجارة السلاح المشروعة وغير المشروعة ، والخيوط كلها تتجه مباشرة إلى رجلين فى قمة هرم السلطة فى مصر ، أولهما هو رئيس الجمهورية نفسه ، والثانى

هو وزير دفاعه ، فعلى سبيل المثال أقيم فى الشهور الأولى التى أعقبت اغتيال الرئيس السادات من عام 1982 ، أول معرض لتوكيلات شركات السلاح فى دار المدفعية بالقاهرة ، وفيها ظهر لأول - وآخر مرة - وجود 11 شركة مصرية لتجارة السلاح منشور دليل مطبوع باللغتين العربية والإنجليزية ، تصدره كلمة من أحد أهم شركاء حسنى مبارك وحسين سالم والمشير عبد الحليم أبو غزالة فى شركة (إيتسكو) الشهيرة ، هو السيد " كامل عبد الفتاح " صاحب شركة (الدفاع والشئون الخارجية) Defense And Foreign Affairs Daily Co. الذى كان يعمل وكيلا لشركة R.C.A الأمريكية التى تقطن فى ولاية نيو جرسى فى الولايات المتحدة الأمريكية (33) .

وقد ضمت شبكات تجارة السلاح أسماء شخصيات كبرى فى عالم المال والأعمال والسياسة فى مصر ، بالإضافة بالطبع إلى الرئيس حسنى مبارك ووزير دفاعه محمد عبد الحليم أبو غزالة مثل :

- السيد أشرف مروان .
 - السيد حسين سالم .
 - السيد سيف فهمى .
 - السيد رشدى صبحى (مؤسس شركة هابى تورز للسياحة وأستاذ آخرين فى هذا المجال منهم سامى سعد وبطرس غالى وأمين فخرى عبد النور ومحمد نصير ، وقد توفى الأخير فى يناير عام 2010) .
 - السيد كامل عبد الفتاح .
 - السيد عبد الخالق مطاوع (رئيس اتحاد البريدج وزوج والدته زهير جرانة بعد أن طلقها والده السيد وحيد جرانة) .
 - السيد محمد شفيق جبر .
 - السيد مكرم كمال عثمان (من تلامذة رشدى صبحى) .
 - اللواء حسام سويلم (وقد تخصص فى تجارة نماذج تدريب الطيارين) .
 - السيد عبد الحليم عاصم .
 - السيد أيمن عثمان .
 - السيد سامى سعد (من تلامذة رشدى صبحى) .
 - السيد رؤوف غالى (من تلامذة رشدى صبحى) .
 - اللواء منير ثابت (طيار سابق وصهر الرئيس حسنى مبارك) .
 - أمين فخرى عبد النور (من تلامذة رشدى صبحى) .
 - السيد سمير رؤوف حلاوة .
 - اللواء أنور مهاب سوسه (وكان طيارا فى القوات الجوية وأصبح مستشارا ووسيطا لثلاثة شركات طيران أمريكية)
- هى بوينج والأباتشى وسيينا (34) .

وحتى ندرك حجم هذه التجارة الواسعة وأرباحها الهائلة ، يكفي أن نشير إلى ان مبيعات السلاح المصرية فى حربى أفغانستان والعراق طوال سنوات حربهما ضد السوفيت وإيران قد تجاوزت 20 مليار دولار ، وأن عمولة الوسطاء تتراوح عادة بين 5% إلى 10% ، أى أن هذه الشبكة المصرية التى شاركت فى تجارة السلاح ونقله قد حققت عمولات تصل إلى 2.0 مليار دولار على الأقل (35) .

وتدليلا للصلات العميقة بين رجال الحكم والإدارة فى مصر - وجلهم تقريبا من العسكريين - ورجال تجارة السلاح ، نشير إلى ان أحد اهم هؤلاء التجار وأقدمهم السيد رشدى صبحى ، منحه الرئيس أنور السادات امتياز هضبة الأهرام ، من أجل إقامة منتجعات سياحية (36) ، ولكن بعد المعارضة الشرسة التى واجهها المشروع من القوى الوطنية المصرية ، قام الرئيس السادات بتعويضه عن ذلك بمنحه إمتياز هضبة المقطم ، فأسس فيها شركتين لتقسيم الأراضى ، أما شريكه وتلميذه الثانى (مكرم كمال عثمان) ، فقد حصل بدوره على عقد مقاولات كبرى فى مشروع مترو أنفاق القاهرة الكبرى فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، كما حصل الشريك الثالث لرشدى صبحى السيد سامى سعد على توكيل شركة مرسيدس الألمانية فى مصر

الواقعة الثالثة : وهى التى تخص واحدا من أقوى وأقرب الشخصيات الحاكمة فى عهد الرئيس مبارك ، وهو اللواء الدكتور زكريا عزمى ، الذى شغل لسنوات طويلة منصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، بكل ما يمثل هذا المنصب من حساسية فائقة ، فقد تبين بعد ثورة يناير عام 2011 ، أن اللواء طه عبد العظيم أمبابى ، رئيس مكتب مكافحة الإخلال بالأداب العامة والسياحة ، قد تقدم بدعوى قضائية ضد وزير الداخلية المصرية التى أحاله على التقاعد مبكرا قبل ثورة 25 يناير 2011 بعدة سنوات ، بسبب إكتشافه علاقات مشبوهة بين السيد زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية ، وبين بعض العاهرات المصريات والعرب وزعيمة إحدى شبكات الدعارة ، وقد ترتب على هذا الإكتشاف نقله من موقعه إلى إدارة الأمن العام لفترة قصيرة ، قبل أن يتم إحالته على التقاعد بفترة قصيرة (37) .

إذا كان هذا هو حال بعض قمة جهاز السلطة فى مصر طوال أربعين عاما على الأقل ، وتحديدًا منذ تولى الرئيس أنور السادات الحكم فى مصر فى أكتوبر من عام 1970 ، فكيف جرى السيطرة على مفاصل الدولة وأجهزتها المختلفة ، سواء بأشخاص يتم اختيارهم وفقا للإستمزاز الشخصى من جانب الرئيس ، أو وفقا لمعايير مجهولة مثلما هو الحال فى تعيين يوسف بطرس غالى ، أو المهندس رشيد محمد رشيد ، أو غيرهما من المسؤولين * .

وهنا ينبغى أن نتوقف بالتحليل والضبط لمصطلح ومفهوم " العميل " و " العمالة " لقوى أجنبية ، قد تتعارض مصالحه أو تتناقض مع المصالح الحيوية والاستراتيجية للدولة المصرية بمعناها الواسع والشامل .

وعند هذا يجد المحلل نفسه إزاء أربعة أشكال أو مستويات من العمالة أو " التعاون " مع القوى الأجنبية وفقا لما تعارفت عليه العلوم الاستخبارية هى :

الأول : مستوى العميل الاستراتيجي Strategic Agent

هو ذلك الذى يستخدم فى العمليات الاستخبارية والمعلوماتية الكبرى ، أو يكون مؤهلا لزرعه فى كيان الدولة ومؤسساتها الاعلامية أو السياسية أو الاستخبارية أو الاقتصادية ، ومساندته بكافة الوسائل الخفية ، من أجل تصعيده إلى ارقى المناصب والمواقع القيادية داخل دولته ، وتكون مهامه أكبر من مجرد جمع المعلومات ، وإن كانت وسوف تظل أحد مهام العميل ، ولكن قد يكون دور العميل خاصة إذا كان يعمل فى الوسائل الاعلامية والصحفية المؤثرة ، توجيه الرأى العام بما يخدم سياسات الدولة المشغلة ، وهو ما أطلقنا عليهم فى مصر " المارينز الفكرى " ، ولدور هؤلاء أهمية أخطر وأهم من العميل المشغول بعملية جمع المعلومات ، كما تسعى الأجهزة الكبرى إلى إيصال عميلها إلى المناصب الكبرى ونظن أن هذه العملية قد نجحت فى مصر نجاحا مذهلا .

الثانى : العميل التكتيكي أو الميدانى Field Agent

أى ذلك الذى يحصل على مقابل مادي او عيني ومدفوعات منتظمة Payroll من جهاز إستخبارات أجنبية ، نظير الحصول على المعلومات ، أو تنفيذ بعض العمليات الميدانية التى قد تصل إلى الاغتيالات أو زرع عبوات ، أو تخريب منشآت .

****** فى حوار تليفزيونى للممثل طلعت زكريا الذى لعب دور طباطبا الرئيس فى أحد أفلامه ، وكان مقربا بعدها للرئيس حسنى مبارك وظل كارها ومعاديا لثورة 25 يناير عام 2011 ، وكل ما تمثله ، كما شن حملة كراهية وتلويث لشرف كل من شاركوا فيها من الشباب ، قال بالحرف " أن الرئيس حسنى مبارك قال له فى إحدى جلساته ، أنه غنى ولا يحتاج لأن يسرق من الدولة ، فكل برمىل بترول يستخرج فى مصر يحصل على نسبة منه ، وكل صفقة سلاح يحصل على نسبة منها " وقد نشرت الصحفية عيبر سلطان فى برنامجها توك شوز على قناة التحرير بتاريخ 2011/9/2 نص هذه المقابلة التى أجراها الممثل طلعت زكريا ؟ وقد قدمها الكاتب فى بلاغه ضد حسنى مبارك إلى النائب العام برقم (1524) والمقيدة بتاريخ 2012/5/16 ، وصادرة برقم (735) لسنة 2012 بتاريخ 2012/5/17 إلى نيابة شرق القاهرة ، وتولى التحقيق فيها المستشار أحمد البقلى ، وجرى أولى جلسات التحقيق والاستماع إلى أقوالى فى 2012/6/4 ، وتكررت جلسات الاستماع ثلاث مرات ، تستغرق كل واحدة عدة ساعات ، كما قدم فيها أكثر من 25 حافظة مستندات ، وللأسف لم يتحرك أحدا .

الثالث : مستوى التعاون وتقاطع المصالح

فقد تتقاطع المصالح بين رؤية دولة وأجهزة إستخباراتها وبين فئات إجتماعية أو أفراد بشأن بعض القضايا المحلية أو الاقليمية أو الدولية ، فعلى سبيل المثال تقاطعت مصالح قطاعات كبيرة من الشباب المسلم مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية والسعودية والمصرية وغيرها من الأجهزة أثناء الحرب ضد السوفيت فى إفغانستان (1979- 1991) ، أو ما أطلق عليه زورا وبهتانا (الجهاد الأفغانى) ، وإن كان كثير من قيادات هذا الجهاد المزعوم ، كانوا عملاء مباشرين لأجهزة إستخبارات عربية وأجنبية ، وحتى مصرية .

الرابع : مستوى التعاون والتلاقى بالأفكار والثقافة

حيث تبدأ بالإعجاب بالمنجز الحضارى والعلمى ، وقد تنتقل إلى تبني المواقف السياسية للولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا ، وقد إزداد تأثير هذا العنصر بعد أن فتحت الولايات المتحدة أبوابها على مصرعها للمبعوثين المصريين فى صورة منح تدريبية أو علمية لعشرات الآلاف من الشباب والطلاب منذ عام 1975 ، حتى بلغ عدد هؤلاء فى نهاية عام 1981 حوالى 70 ألفا ، وأسسوا فى السفارة الأمريكية ما يسمى " رابطة المبعوثين والدارسين فى الولايات المتحدة " كوسيلة للتواصل (38).

ولم يتوقف الأمر على الدور الأمريكى فى الاختراق ، بل أن مؤسسات غربية أخرى لعبت أدوارا لا تقل خطورة فى هذا الاختراق الواسع النطاق ، فتولت مؤسسة (هانس زايدل) الألمانية الغربية تدريب القيادات الإدارية وقيادات القطاع العام وترويض أفكارهم نحو المشروع الخاص واقتصاد السوق (39) ، وأنفردت مؤسسة (فردريش إيبيرت) بالعمل فى حقل النقابات العمالية وحققت اختراقا هائلا ، كما أنفردت مؤسسة (فردريش نيومان) بالمهنيين مثل الصحفيين والمهندسين وغيرهما .

وإذا أضفنا إلى هذا وذاك ما جرى من إختراق مؤسسى عبر منظمات المجتمع المدنى ، التى جرى تمويل الكثير منها سواء من جانب المؤسسات الغربية – المرتبطة بلا أدنى شك بأجهزة الإستخبارات والأمن فى بلدانها وفى الولايات المتحدة الأمريكية – أو تلك الجمعيات الأهلية الاسلامية والسلفية بتمويل خليجى وسعودى يرتبط بأدوار مشبوهه باستخبارات تلك الدول غير البعيدة – طبعا – عن الاستخبارات المركزية الأمريكية الراعية لكل والحافضة لأمنهم ، فلنا أن نتصور طبيعة الإختراق الواسع النطاق لدرجة حدث بمدير جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (آمان) السابق " عاموس يادين " إلى التصريح فى إجتماع مغلق فى لجنة الأمن والدفاع فى الكنيست الإسرائيلى فى اكتوبر عام 2010 ، فى معرض تقديره بإحتمالات الخطر فى حال إزاحة حسنى مبارك من الحكم فى مصر قائلا : (أننا قد أخترقنا المجتمع المصرى فى الكثير من مفاصله ، وأن أى رئيس جديد قد يسعى لمحاربة إسرائيل أو التعرض لمصالحها قد يحتاج إلى ثلاثين عاما أخرى لكى يكون قادرا على هذا) .

صحيح لقد كان مبارك كنزا إستراتيجيا لإسرائيل والولايات المتحدة كما وصفوه هم أنفسهم ، وهذا يكفيننا ويزيد * * . ويكاد يتطابق ما جرى من إختراق قمة السلطة فى مصر منذ منتصف الستينات – فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر – مع تلك الخطة الاستراتيجية الموازية التى كانت تقدها أجهزة الاستخبارات الأمريكية ، بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية الشهير MI6 ضد الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة السوفيتية (بولندا – رومانيا – المجر .. الخ) ، فيما سعى بالحرب الهجينة ، والتى كانت تقضى بإنشاء ما سعى " شبكة عملاء النفوذ " Influences Agents Network ، التى قصت بإختراق الجهاز القياى داخل الحزب الشيوعى السوفيتى ، وكذلك فى بقية دول الكتلة الشيوعية

فى أوربا الشرقية ، وخلق شبكة من عملاء متعاونيين ومتأثرين بالنموذج الغربى عموما والنموذج الأمريكى خصوصا ، والعمل على تصعيدهم وترفيعهم فى السلم القيادى لهذه الدول ، والتى ظهر بعد ذلك أمثال " بوريس يلتسين " و ميخائيل جورباتشوف " و " جريتشوك " وعشرات غيرهم ، وقد أثمرت التجربة الاستخبارية تلك تفكيك وتدمير الاتحاد السوفيتى من الداخل ، ولتنهى الحرب الباردة التى كلفت الدول الغربية حوالى 13.0 تريليون دولار ، تحملتها الخزنة الأمريكية ومولتها حكومات عربية وغربية أخرى .

-
- أنهم حسنى مبارك ونجليه بعد ثورة 25 يناير عام 2011 فى عدة قضايا ، جرى إخراجها منها لأسباب إجرائية أو عدم كفاية الأدلة ، وهى كلها لا تتناسب مع حجم الجرائم والخراب الذى أحدثه لمصر طوال أربعين عاما هو وأنجاله والمقربين منه ، ولم يصدر حكم نهائى ضده بالسجن لمدة ثلاثة سنوات هو وأبناءه جمال وعلاء سوى فى القضية رقم (3642) جنايات قصر النيل المقيدة برقم (1) تحقيق المكتب الفنى للنائب العام لسنة 2011 ، والمعروفة إعلاميا بأسم " القصور الرئاسية " ، وهى الخاصة بإستغلال وسرقة الأموال العامة التابعة لرئاسة الجمهورية من أجل تحقيق أغراض خاصة ، والتلاعب فى الفواتير !!..

المبحث الثانى

علاقات التصاهر والتزاوج فى بناء التحالف الاجتماعى الجديد

لم يكن ممكنا إستقرار ركائز العلاقة الاستراتيجية الجديدة بين مصر والولايات المتحدة خصوصا والغرب الأوروبى عموما ، دون بناءها على أسس متينة لا تعتمد أو تستند على علاقات الأشخاص - مهما علا مكانتهم أو كبرت مناصبهم وتأثيرهم السياسى - قد تتغير إتجاهات الريح أو تقلبات السياسة ومصالحها ، وأنما جرى تحليل عميق فى الأجهزة المسئولة عن رسم وتخطيط السياسات الاستراتيجية الكبرى ، سواء وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA التى تمتلك خبراء ومتخصصين فى كافة فروع المعرفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أو لدى مراكز الأبحاث الاستراتيجية المعاونة Think Tank التى لم تكن قد إنتشرت إنتشارا كبيرا فى هذه الدول فى ذلك الحين * ، وبعد دراسة دقيقة ومتكاملة للاقتصاد والمجتمع المصرى ** شارك فيها كبار الخبراء والمتخصصين الأمريكيين فى تلك المؤسسات والأجهزة الإستخبارية ، وهكذا إتخذ القرار الاستراتيجى بتفكيك وإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع المصرى ، بما يسمح بتأسيس ركائز إجتماعية وسياسية وأقتصادية مستقرة ودائمة لهذه العلاقة الاستراتيجية المأمولة بين مصر والغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا .

وتقوم هذه السياسة على إيجاد جماعات مصالح اقتصادية وسياسية وإعادة إحياء الطبقة الرأسمالية المصرية التى تكاد تكون قد تلاشت فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ولعب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وأموال المعاونة الأمريكية والأوربية والعربية الخليجية دورا هائلا فى إعادة الأحياء من القبور (40) .

ومن يقرأ وثائق البنك الدولى و(توصياته) متكاملة يكتشف مقدار التسلسل والتكامل فى تلك الرؤية بحيث لم يكن هناك من مناص من أن تكون النتائج كما أراستها الولايات المتحدة ونفذها الرئيسين أنور السادات ، ومن بعده الرئيس حسنى مبارك ، وقد تركزت تلك التوجيهات (أو ما يحلو لهم تسميتها توصيات) (41) فى الأتى :

1-تقليص دور الحكومة فى الانفاق العام وتقديم الخدمات (التعليم - الصحة - الدعم السلعى - الإسكان) وفى التوظيف والتشغيل وغيرها من المجالات .

* لم تكن مراكز التفكير الاستراتيجية المتخصصة فى الولايات المتحدة تزيد على 125 مركزا عام 1973 ، وهى الآن عام 2012 تزيد على 1400 مركزا للأبحاث والتفكير .

** عندما لاحت فى الأفق أمكانية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى بعد حرب أكتوبر عام 1973 ، قام معهد دافيد هوريفتز التابع لجامعة تل أبيب عام 1974 بأكبر مشروع بحثى شمل تحليلا لكافة الأوضاع فى كل بلد عربى على حده ، ومسارات التعاون الاقتصادى المحتملة بين هذه البلدان وإسرائيل ، وكان من نصيب الكاتب تحليل تلك الرؤية عن لبنان حينما كان يعمل باحثا فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام عام 1980 .

2-تقليص دور شركات القطاع العام ، سواء على مستوى الاستثمارات ، أو الإئتمان المصرفى والحصول على القروض ، وتنفيذ المشروعات ، ومساواته بالقطاع الخاص .

3-تنمية دور القطاع الخاص وتوسيع فرص نموه من خلال الإقتراض المصرفى ، أو إسناد المشروعات التى تقوم بها الدولة ، أو مؤسسات التمويل الدولية ، كالبنك الدولى ومؤسسات التمويل والإقراض الإقليمية والأوربية .

4-فتح مجال الاستيراد أمام القطاع الخاص وتقليص دور الحكومة واجهزتها فى مجال إستيراد السلع وإلغاء ما يسمى القوائم السلبية Negative Lists .

5-مراجعة المنظومة التشريعية المصرية الاقتصادية ، وتعديل القوانين بما يسمح للقطاع الخاص بالمشاركة والنمو (الاستثمار - الضرائب - الجمارك - الاستيراد والتصدير .. الخ) .

6-الاهتمام بمشروعات البنية التحتية Infrastructure مثل الطرق ومحطات الكهرباء والمياه والصرف الصحى والاتصالات والهواتف وغيرها تسهيلا للاستثمار وتشجيعا للمستثمرين من الداخل والخارج .

وخلال هذه الفترة الطويلة (1974 حتى يومنا) لم ينقطع سيل التقارير والدراسات الموضوعة من جانب هذه المؤسسات التمويلية الدولية ، خاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى عن الأوضاع الاقتصادية فى مصر ، علاوة على ما تعده السفارة الأمريكية وذراعها الاقتصادية (المعونة الأمريكية U.S. Aid) ، من تقارير ودراسات ؛ بعضها منشور ومعلن والكثير منها غير منشور ؛ تتداوله الأجهزة المتخصصة ؛ وتداول مناقشته فى دوائر ضيقة من المسؤولين فى الطرفين.

وبرغم كثرة هذه التقارير والدراسات التى تتجاوز 160 تقريراً عن الأوضاع فى مصر من كافة الجوانب ؛ هذا بخلاف الأبحاث والدراسات المشتركة التى كانت تمويلها مؤسسات أكاديمية وغير أكاديمية أمريكية وغربية ، ويتولى القيام بها أكاديميون مصريون ، ومراكز أبحاث مصرية لصالح هذه الجهات الأجنبية ؛ التى تجاوزت 176 بحثاً مشتركاً خلال الفترة (1974-1989) ، وهو ما سبق وتعرضت له بالتفاصيل فى كتابى المعنون " مصر وعصر المعلومات " الصادر طبعته الاولى عام 1991 وطبعته الثانية عام 2000 ، بيد أن بعض هذه التقارير السرية تشغل أهمية خاصة وتعبر عن نقطة فارقة فى تاريخ مصر الحديث.

ومن أبرز التقارير السرية التى أعدتها فرق بحث من البنك الدولى وإدارته المتخصصة فى مطلع عام 1991 ، وتضمنت ليس فقط تحليلاً تفصيلية للإجراءات الملزمة للحكومة المصرية الواجب تنفيذها فى إطار صفقة ما سمي برنامج الإصلاح الهيكلى structural Readjustment ، ذلك التقرير المعنون :

"Country economic Memorandum: Economic Readjustment with Growth"

والمرقم (7447 — مصر) ، والصادر فى الثانى من فبراير عام 1990 ، والمذلل بالعبارة المعروفة " **للاستعمال الرسمى فقط** " ، أو بمعنى آخر التداول فى دائرة ضيقة ، والذى تضمن عدة نتائج ومطالب أبرزها:

- 1-تعديل سعر الصرف للعملة المصرية (أى تخفيض قيمة الجنيه).
- 2-سياسات دعم القطاع الخاص.
- 3-تعديل سياسات التسعير للسلع والخدمات كالمنتجات الصناعية ، والمنتجات الزراعية ، والطاقة الكهربائية وغيرها.
- 4-قصر الاستثمارات العامة على البيئة الأساسية والصيانة.
- 5-إصلاح الشركات العامة من خلال خفض مخصصات دعمها الحالى (جرى بعدها إصدار القانون 203 لسنة 1991).
- 6-تغيير السياسات الزراعية بما يسمح بتحرير أسواق مدخلاتها ومنتجاتها.
- 7-سياسات الاستقرار المالى وضبط معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة .. الخ .
- 8-إدارة المالية العامة من خلال خفض النفقات الحكومية وزيادة الإيرادات الضريبية.
- 9-إعادة النظر فى سياسات الائتمان والإقراض.
- 10-وكذلك السياسات الاجتماعية من خلال خفض الدعم والضمان الاجتماعى.

على أية حال فى سياق هذه المعطيات المصرية الخاصة بالديونية الخارجية الهائلة جاءت البعثة الجديدة للبنك الدولى فى يونيو 1991 وضمت فى عضويتها السادة :

- 1- الدكتور دان جوردان Dean Jordan مدير الفريق.
- 2- سارشار خان Sarshar Khan نائب مدير الفريق من أصل باكستانى.
- 3- د.أحمد جلال موظف البنك من أصل مصرى ، سوف يشغل بعد سنوات مدير مركز الدراسات الإقتصادية التابع للحزب الوطنى الحاكم ، ثم من المفارقات المدهشة أن يعين بعد ثورة 25 يناير عام 2011 وزيرا للمالية فى حكومة حازم الببلاوى .
- 4- خالد شريف أحد الاقتصاديين المصريين .
- 5- على أبو أكيل.
- 6- انتونى ادواردز Anthony Edwards مستشار الفريق.
- 7- شريف الديوانى مستشار.

8- باجى بونيل Peggy Bonnell لأعمال السكرتاريا.

وقامت هذه البعثة بلقاءات متعددة مع كبار المسؤولين المصريين بدءاً من د. عاطف صدقي رئيس الوزراء والدكتور كمال الجنزورى (نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط) ، مروراً بعاطف عبيد وزير رئاسة مجلس الوزراء والتنمية الإدارية ورجل النظام القوى فى ذلك الحين .

وعلى الفور جرى فتح خزائن المعلومات والبيانات التفصيلية لمدة شهرين كاملين حول الأوضاع الإقتصادية والتشريعات الإقتصادية السارية فى البلاد، وقد انتهت اللجنة من إعداد أول تقاريرها السرية الخطيرة فى الثامن والعشرين من أكتوبر عام 1991 تحت عنوان " دراسة القواعد التنظيمية للقطاع الخاص والبيئة المحفزة "

"Private Sector Regulatory and Incentives Environment Study"

والمرقم (EGT -10049) ، ويبدو أن ما تضمنه التقرير الرئيسى من التزامات مطلوبة من الجانب المصرى كانت صادمة وقاسية ؛ فأوفدت الحكومة المصرية - التى كان يرأسها وقتئذ الدكتور عاطف صدقي - وزير شئون مجلس الوزراء وطباخ السم كله " د. عاطف عبيد " ، لزيارة واشنطن فى يوم الجمعة الموافق السابع عشر من شهر يناير عام 1992 للاجتماع مع مسئولى البنك الدولى فى شئون الشرق الأوسط والأدنى ، لمناقشتهم فى إجراءات التصحيح (التفكيك) المطلوبة الواردة فى هذا التقرير ومطالبتهم بزيادة المدى الزمنى المطلوب لتنفيذ هذه الإجراءات القاسية.

ووفقاً لمبدأ الطرق على الحديد الساخن ليكون طيعاً أكثر ؛ صدر الجزء المكمل لهذا التقرير فى الثالث والعشرين من يناير عام 1992 ، متضمناً " التقرير التنفيذى الأول " Executive Report ، وبالنظر لضخامة صفحات التقارير ؛ فقد قام الدكتور عاطف عبيد بإرسال نسخة من هذه التقارير إلى أحد الأجهزة المركزية التابعة له من أجل إعداد ترجمة متكاملة عنه مشفوعة طبعاً بتحذيرات عديدة بشأن منع تسرب محتوياته. ولم يكن الرجل يعلم أننى واحداً من الفريق الذى سيتولى ترجمته ليطلع عن قرب على أخطر الوثائق التى وجهت وحركت السياسات الإقتصادية للنظام والحكم فى مصر طوال العشرين عاماً اللاحقة .

وقد ترتب على هذا بروز ونمو الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة بعد عام 1974 ، والتى أختلفت عن نشأة وتطور الرأسمالية الصناعية فى الدول الكبرى (إنجلترا - فرنسا - ألمانيا - الولايات المتحدة) من حيث :

أولاً : آلية العمل الإقتصادى ومصادر الثروة ونمط التراكم الرأسمالى .

ثانياً : نمط النشاط الإقتصادى ومعدلات الأرباح ووسائل التعامل معها .

ثالثاً : صلات القرابة والمصاهرة كآلية من آليات الثروة والنفوذ .

رابعاً : زواج المحارم بين رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة .

وخلال الفترة الأولى من الانفتاح الاقتصادى والسياسى (1974-1981) ، تدفقت أموال من مصادر محددة ، كان من أبرزها :

- 1- التوكيلات التجارية لأهم وأكبر الشركات العالمية والأمريكية .
- 2- أموال المعونات العربية والأمريكية والأوروبية .
- 3- أموال مشروعات مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى والبنك الأوروبى وغيرهما .
- 4- أموال البنوك المصرية والعربية فى تمويل المشروعات العامة والخاصة .
- 5- توسع عمليات الاستيراد والتصدير .
- 6- فوضى السوق الداخلية والسيطرة على الأسواق بالجملة ونصف الجملة .
- 7- التجارة غير القانونية فى العملات الأجنبية والمضاربة على قيمة الجنية المصرى .
- 8- التجارة غير المشروعة فى السلاح وعمولاتها .
- 9- قطاع السياحة وإستخدامه كوسيلة لتسريب وتهريب جزء كبير من الحصيلة الدولارية أو العملات الأجنبية ، إما إلى حسابات فى الخارج ، أو تمويل جزء من احتياجات السوق السوداء للعملات فى مصر .

ثم زاد عليها فى المرحلة الثانية من هذا الانفتاح (1982-2011) عناصر إضافية أهمها :

- 10- تخصيص الأراضي المملوكة للدولة والمضاربة عليها ، ومنحها لكبار رجال المال والأعمال والمسؤولين .
- 11- خصخصة وبيع الشركات العامة بأبخس الأثمان .
- 12- التلاعب بالقوانين والتشريعات خدمة لأصحاب النفوذ والمال والتحالف المكشوف بينهما سواء فى الحكومة أو البرلمان (أنظر الفصل السادس عشر الخاص بالقوانين المفسدة) .

يكفى أن نشير إلى أن حجم التدفقات المالية الخارجية التى دخلت إلى الاقتصاد المصرى خلال الفترة الممتدة من عام 1974 حتى عام 2010 قد تجاوزت 850 مليار دولار ، بينما يشير الأستاذ محمد حسنين هيكل أن مصر قد حصلت مع بداية حرب أكتوبر عام 1973 حتى عام 1977 على مساعدات من الدول العربية النفطية تتراوح بين 16 إلى 21 مليار دولار (42) ، يعود ويشير فى كتابه " مبارك وزمانه " ، ص 163 أنه وفقا لصندوق النقد الدولى فأن نظام مبارك قد حصل من الدول العربية أثناء حرب الخليج عام 1991 وحدها ، على مساعدات وهبات بلغت 100 مليار دولار موزعة بين الكويت (25 مليار دولار) والسعودية (10 مليار دولار) ، والإمارات العربية (10 مليار دولار) علاوة على 30 مليار دولار أخرى أعفاء من ديون مستحقة على مصر لدول أجنبية ، و25 مليار دولار أخرى من مصادر متعددة أخرى بالإضافة إلى توريدات مقدمة من السلاح (43) .

وسوف نكتشف أن جزءا كبيرا من هذه التدفقات المالية ذهبت فى مشروعات سكنية ونمط إستهلاكى ، أستفادت منه طبقة رجال المال والأعمال والمقاولات والبناء والتشييد ، حيث تجاوز ما تم شراؤه من قصور وفيلات ومساكن فاخرة جرى حصرها خلال الفترة الممتدة من عام 1980 حتى عام 2011 بحوالى 415 مليار جنيه مصر (بما يعادل 180 مليار دولار بأسعار الصرف فى تلك الفترة) ، أستفادت من معظمها تقريبا (80%) حوالى 12 شركة وكونسرتيوم من المقاولين ، حققوا من ورائها ما يقارب 300 مليار جنيه فى صورة أرباح ، لم يسددوا عنها ضرائب حقيقية (44) ، وكان من أبرز تلك الشركات عامر جروب و شركة Remco لصاحبها أيوب عدلي أيوب ، و مارسيليا جروب ، وشركة طيبة جروب ، و شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (SODIC) لصاحبها مجدى راسخ وشفيق بغدادى وآخرون ، و شركة بالم هيلز للتنمية السياحية والعقارية لصاحبها أحمد المغربى وياسين منصور وآخرين ، و (دار المعمار جروب) لصاحبها أيمن سليمان وشقيقه عمرو ، و شركة الفطيم الإماراتية للتنمية العقارية وشركات أخرى كبرى ، تبين فيما بعد أن نجلى الرئيس مبارك كانا شريكين من الباطن فى الكثير منها .

جدول رقم (10)

عدد و إيرادات بيع وحدات المنتجعات السياحية والسكنية الفاخرة منذ عام 1980 حتى عام 2012 بأسعار عام

2012

المصدر : عبد الخالق فاروق ، " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة 1980 -

البيان	عدد المنتجعات	المستوى			
			نسبة البناء	عدد الوحدات	مساحة الأراضي (بالمتر المربع)
الإيرادات وفقاً للتمرحل الزمني (بالمليون الجنيه) *					
59280.2	100	المنتجعات السكنية	40%	43,492	54,502,719
64470.2	168	المنتجعات السياحية	30% - 5%	195,013	60,880,512
105271.9	109	التجمعات السكنية	60%	433,178	25,461,167
185736.1	38	منتجعات والتجمعات المختلطة	30%	167,597	89,716,046
414758.5	415	الإجمالي		839,280	230,560,444

2011" ، القاهرة ، مركز الاستقلال ، 2016 .

لقد تشكل التحالف الاجتماعى والطبقى الجديد الحاكم لمصر بعد عام 1974 ، من أطراف متعددة وروافد أربعة هم :

أولاً : كبار جنرالات الجيش والشرطة والمخابرات العامة والمؤسسة العسكرية ، الذى كانوا مهيمنين وحدهم على المشهد قبل عام 1974 .

ثانياً : رجال المال والأعمال الجدد الذين أستفادوا من الانفتاح الإقتصادى (المقاولين - المستوردين - المصرفيين - رجال البورصة وسوق الأوراق المالية والمضاربات - تجار العملات الأجنبية - السماسرة فى الأراضى والعقارات - تجار السلاح - ثم أخيراً رجال الصناعة والمشروعات الزراعية الرأسمالية والمزارع السمكية)

ثالثاً : كثير من أعضاء المؤسسة القضائية خاصة بعد التحولات الإجتماعية والطبقية التى طرأت عليها بعد عام 1979 .

رابعاً : بعض أساتذة الجامعات والأكاديميون الذين إلتحقوا بالأولين ليصيبوا بعضاً من الثروات الجديدة ويقدموا خدماتهم المسمومة .

ومن يراجع أسماء كبار رجال المال والأعمال الجدد فى مصر ، سوف يكتشف أنهم لا يخرجون عن هذه الفئات تحديداً ، وقد لعب ضباط الجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية دوراً رئيسياً فى الدفع بهذا التحالف وكانوا الديناميكية الأساسية فى بلورته وهيمنته على مفصل الدولة الاقتصادية ، مستخدمين كافة سطوتهم بالفساد تارة وبالمعرفة والتصاهر تارة أخرى . فعبر التوكيلات التجارية للشركات العالمية * * ، وأموال المساعدات والمعونة الأمريكية والعربية (45) ، وأموال البنوك المصرية ، وعمليات الاستيراد لكل شىء ، جرى تخليق هذه الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة ، يكفى أن نشير إلى حقيقة أنه وحتى عام 1970 لم يكن نصيب القطاع الخاص من القروض والتسهيلات الائتمانية والمصرفية تزيد على 32 مليون جنيه (بما يعادل 3.7% من إجمالى تلك التسهيلات الممنوحة من البنوك) فإذا بها تقفز عام 1979 إلى حوالى 798 مليون جنيه (بما يعادل 15% من إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك) وبحلول عام 2004 كان نصيب القطاع الخاص من محفظة الائتمان والقروض المصرفية تزيد على 81% وتربوا على 275 مليار جنيه مصرى وكثير منها بالعملات الأجنبية (46) .

* * رجل مثل صلاح دياب كان لديه عام 2015 حوالى 43 توكيلاً لكبريات الشركات ، وكان يتاجر فيها ويمنحها بمقابل مالى ضخمة وهى تمتد من توكيل شركة ضخمة مثل " هالبرتون " الأمريكية إلى سلسلة محلات حلويات لابوار وبينوس ، وكذلك آل منصور عامر و حسام أبو الفتوح وغيرهم كثير ، وكان يجرى التصارع بين هؤلاء الأشخاص لدرجة إعداد قضايا لبعضهم البعض مستخدمين فى ذلك الفضاخات الجنسية والعلاقات النسائية وتوظيف بعض أجنحة جهاز الأمن والشرطة فى تلك المعارك القذرة . ورجل مثل جمال عبد العزيز السكرتير الخاص للرئيس المخلوع حسنى مبارك كان مشاركاً وزوجته ماجدة البندارى فى حوالى 35 شركة تعمل فى كافة المجالات .

وخلال أقل من أربعين عاماً كان قد أنشئ حوالى 35 ألف شركة ، معظمها فى المجالات التجارية والخدمية ، يدير معظمها ويملكها حوالى ألفين من رجال الأعمال ، تربطهم علاقات مصاهرة وتزاوج وعلاقات عمل مع كبار رجال

الحكم وأبنائهم وزوجاتهم ، يسيطرون من خلالها على مفاصل الاقتصاد المصرى كله (أنظر الملحق رقم 1) . فنشأ ما أصبح يسمى فى أدبيات الاقتصاد الحديث منذ منتصف التسعينات اقتصاد المحاسيب أو رأسمالية المحاسيب : **Cronyism (47)** . وإذا تأملنا مرة أخرى مصادر ثروة هذه الطبقة الجديدة نجدها تتأتى من :

- 1- أموال البنوك المصرية (أى أموال المودعين المصريين ومن صغار المودعين) .
- 2- أموال المعونة الأمريكية والأوربية .
- 3- أموال المعونات والمساعدات العربية والخليجية .
- 4- المشروعات الممولة من مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولى وغيره .
- 5- تخصيصات الأراضي المملوكة للدولة والعقارات والمضاربة عليها .
- 6- بيع وخصخصة الشركات العامة والحصول على رشى وعمولات ، من جراء عمليات البيع بأسعار بخسة (48) .
- 7- الاستيراد من الخارج لكل شىء ، وأى شىء والمساهمة فى تدمير الصناعات المحلية والزراعة المصرية .
- 8- تجارة العملات الأجنبية والمضاربة على الجنيه المصرى .

وعبر هذه المصادر - بخلاف تلك المخالفة صراحة للقانون مثل تجارة المخدرات وإدارة شبكات الدعارة والقمار* - نمت وسيطرت تلك الطبقة ، وعبرت عن نفسها بدرجة من الفجر والوقاحة فى أشكال من تبديد المال عبر النزوات النسائية ، والسهرات الماجنة ، والإنفاق البذخى السفيه فى حفلات زفاف مليونية .

وهكذا ، فلم تعرف هذه الطبقة الجديدة - باستثناءات محدودة مثل مصانع السويدي ومحمد فريد خميس وجميل بشاى وأمثالهم - ما عرفته الطبقة الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا من " تراكم رأسمالى " Accumulation Of Capital ، وأنما حققت " تراكم مالى " Accumulation Of Money . والفارق بين الأثنين كبير وهائل .

وقد نشر تقرير " ثروات العالم لعام 2011 " The World Wealth الذى يعده معهد البحوث التابع لبنك كريديت سويس السويسرى Credit Swiss ، وهو أحد مخازن الأسرار الكبرى لكثير من الفاسدين فى كافة دول العالم ، أن قيمة ثروات العالم بلغت عام 2010 حوالى (203) تريليون دولار ، زادت فى منتصف عام 2011 إلى 231 تريليون دولار ، أما مجلة (فوربس) FORBS المتخصصة فى مجال دراسات الثروات فى العالم فقد نشرت عام 2015 تقريراً يشير إلى أن هناك

* * كان من غير المسموح فى مصر قبل عام 1974 ، إدارة كازينوهات للقمار ، ولكن هذا الأمر تغير بعد عام 1974 ، وقد بلغ عدد كازينوهات القمار الرسمية فى مصر حتى عام 2011 حوالى 18 صالة للقمار ، منها 12 بالقاهرة وخمسة فى شرم الشيخ وواحدة فى الإسكندرية ، ويعمل فى هذه الصالات حوالى أربعة آلاف عامل وموظف .

797 مليارديرا على مستوى العالم ، يمتلكون ثروات تقدر بحوالى 1540 مليار دولار ، ويتربع على رأسهم الأمريكى (بيل جيتس) ، ويتوزعون بين الولايات المتحدة (243 شخصا) ، وأوروبا (121 شخصا) وآسيا (70 شخصا) ، والمدهش أن

- من بين هؤلاء بعض المصريين ، ويأتى فى مقدمتهم منصور عامر وأمبراطويته العائلية (49) . أما إجمالى ثروات الأفراد فى مصر فقد بلغت 500 مليار دولار (50) ، وإن كنا نظن أن هذا الرقم أقل كثيرا من الحقيقة والواقع .
- وفى تقرير المجلة عن أهم وأغنى العرب فى عام 2018 ، برزت أسماء بعض المصريين والعرب على النحو التالى :
- 1- ناصف ساويرس بثروة قدرها 6.6 مليار دولار وعمره 57 عاما ويعمل أساسا فى مجالات البناء والكيماويات .
 - 2- عبد الله بن أحمد الجارير بثروة قدرها 5.9 مليار دولار وهو من دولة الإمارات ويعمل فى مجالات متنوعة .
 - 3- ماجد الفطيم وثروته 4.6 مليار دولار وهو إماراتى الجنسية ويعمل فى مجال العقارات .
 - 4- حسين سجوانى بثروة قدرها 4.1 مليار دولار وهو إماراتى الجنسية ويعمل فى مجال العقارات .
 - 5- أسعد ريارب وثروته 4.0 مليار دولار وجنسيته جزائرى وعمره 74 عاما ، ويعمل فى مجال الغذاء .
 - 6- نجيب ساويرس وثروته المقدرة 4.0 مليار دولار وهو مصرى الجنسية ويعمل فى الاتصالات ومجالات أخرى .
 - 7- سهيل بهوان وثروته المقدرة 3.9 مليار دولار وعمره 79 عاما ، وهو عمانى الجنسية ومجالاته متنوعة .
 - 8- عبد الله الفطيم وثروته 3.3 مليار دولار وهو إماراتى الجنسية ويعمل فى مجالات متنوعة .
 - 9- طه مكيتى وثروته المقدرة 2.8 مليار دولار وهو لبنانى الجنسية .
 - 10- محمد منصور وثروته المقدرة 2.7 مليار دولار وهو مصرى الجنسية ويعمل فى كافة المجالات .

- ولم يكن لهذا التحالف الاجتماعى الجديد أن يتشكل ، إلا من خلال آليات عمل ووسائل تتناسب مع أفق مفتوح لتغيرات قادمة فى مصر والمنطقة العربية ، وعبر عملية متكاملة ومتداخلة إهمها :
- 1- الشراكة فى المشروعات وفى المصالح الاقتصادية والمالية الجديدة ، بعد إعلان الرئيس السادات لسياسته الجديدة التى أطلق عليها (الانفتاح الاقتصادى) عام 1974 ، وفتح السيل الجارف للتوكيلات التجارية لكبريات الشركات العالمية والأمريكية تحديدا ، والاستفادة من أموال المعونة الأمريكية والمساعدات العربية لتمويل المشروعات خصوصا فى البنية الأساسية ، والتمويل المصرفى ، ثم فى مرحلة لاحقة كعكة خصخصة وبيع الشركات العامة ، وتخصيص الأراضى المملوكة للدولة .
 - 2- ومن خلال علاقات التصاهر والتزواج بين العائلات وأبنائهم من رجال المال والأعمال ورجال الحكم والإدارة ، وكبار قيادات الأمن والاستخبارات ، والتى سنعرض بعض نماذجها فى السطور القادمة .
 - 3- عبر إنشاء بنية مؤسسية وتنظيمية لهذا التحالف ، يعبر عن نفسه فى جمعيات رجال الأعمال ، والغرف التجارية المشتركة بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم فى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والسعودية وكندا وغيرها ، وهو ما وفر مظلة حماية ومساندة دولية وإقليمية لطبقة رجال المال والأعمال الجدد فى مصر (51)

لقد تنبه الرئيس السادات مبكرا ومن خلفه المستشارين الأمريكيين غير الرسميين ، لضرورات هذا البناء الجديد ، فأصدر عدة قرارات لتعزيز هذا الاتجاه ، منها على سبيل المثال وليس الحصر ، قراره بإقامة " المجلس الرئاسى المصرى - الأمريكى " عام 1975 ، وهو يضم ثلاثون من رجال المال والأعمال المصريين والأمريكيين مناصفة بين الجانبين ، وخلال أقل من عامين (إبريل 1974 حتى يوليو 1976) ، كان قد صدر من مجلس الشعب (البرلمان) حوالى 126 قانونا جديدا غيرت وجه الحياة الاقتصادية فى مصر لعقود طويلة قادمة ، ودشنت تلك المرحلة ، ومنها على سبيل المثال القانون رقم (39) لسنة 1974 الذى سمح للأفراد المصريين بتمثيل الشركات الأجنبية (الوكلاء التجاريون) ، وكان بداية خلق طبقة الوكلاء التجاريون (الكمبرادور) ، وألغى بالتالى القانون رقم (107) لسنة 1961 الذى كان يقصر أعمال الوكالة التجارية على شركات القطاع العام فقط ، كما صدر القانون رقم (118) لسنة 1975 الخاص بالاستيراد والتصدير الذى فتح باب الاستيراد للقطاع الخاص فى معظم السلع والخدمات ، وكذلك القانون رقم (97) لسنة 1976 الخاص بالنقد الأجنبى والاستيراد بدون تحويل عملة ، والذى أنعش السوق السوداء للعملات الأجنبية وخلق طبقة من تجار العملة كان من بينهم وزراء وأبنائهم وأقربائهم ، ومن قبله قانون الانفتاح الشهير رقم (43) لسنة 1974 وكثير من القوانين التى سوف نفرد لها بابا مستقلا فى بحثنا ، وبالمثل تم فى عهد حكومة الدكتور عبد العزيز حجازى عام 1975 رفع حد التعاقد الحكومى مع مقاولى القطاع الخاص من 100 ألف جنيه إلى 500 ألف جنيه ، ما أدى إلى إنتعاش قطاع المقاولين والموردين ، وقد قدرت خطة عام 1975 حجم الحركة المالية للقطاع الخاص فى ذلك العام مع الحكومة بحوالى 655 مليون جنيه ، ثم أطلق حد التعامل دون سقف أو حدود .

ووفقا للدراسة المتميزة التى قامت بها الدكتورة ناهد عز الدين ، فقد تبين فى أواخر عقد التسعينات من القرن العشرين ، أن 28% من أنشطة رجال المال والأعمال فى مصر يعملون فى مجال التوكيلات التجارية والاستيراد والتصدير ، كما أن غالبيتهم يعملون فى الأنشطة الاستهلاكية والمشروعات التجارية ، وهى مربوطة بمصالح رأس المال الأجنبى عبر آليات تنظيمية ، مثل مجلس الأعمال المصرى - الأمريكى ، أو الغرف التجارية المشتركة كالبريطانية والأمريكية والألمانية وغيرها (52) .

وتشير الدراسة ايضا إلى أن هذه الغرف (الأمريكية - البريطانية - الكندية .. الخ) تقوم بتنظيم ورش عمل Work Shop وغذاء عمل يدعى إليه الوزراء والمسؤولين عن إصدار القرارات الاقتصادية ، كما لديها مراكز معلومات تتولى إعداد دراسات وتشفع بمطالب وتوصيات لتعديل كثير من القوانين والقرارات والسياسات (53) .

ولهذا كثرت عضوية هذه الغرف المشتركة ، فالغرفة التجارية المصرية الأمريكية كان عدد أعضائها فى مطلع التسعينات حوالى 20 عضوا (أو شركة) موزعين على 18 قطاعا ، وبحلول عام 1993 أنضم إليها 588 عضوا جديدا (منهم 20% أمريكيين) ، وبحلول عام 2000 كان عدد أعضائها قد تجاوز ألف عضو ، وتقوم هذه الغرفة بتقديم تقاريرها ودراساتها للحكومة المصرية ، وللسفارة الأمريكية بالقاهرة فى آن معا (54) . وبحلول عام 2010 كان عدد أعضاء هذه

الغرفة 1850 شركة معظمها من المصريين ، وكان رسم العضوية فى مطلع التسعينات 1500 دولار سنويا ، ثم زاد بعد ذلك .

كما أنشئ عام 1998 منتدى مصر الاقتصادى الدولى ، لتمثيل كبار رجال الأعمال ، فضم فى عضويته أمثال محمد شفيق جبر ، وداليا خليفة ، وحسين شكرى ، ولولا زقلمة وعماد أديب وأحمد بهجت ، وحازم بركات وجلال الزوربا واللواء أحمد عرفة واللواء رفعت الجميل ، وآخرين حتى وصل حجم عضويته عام 2003 حوالى 92 عضوا من كبار رجال المال والأعمال وشركائهم من الوزراء (جمال الناظر – فؤاد سلطان وغيرهما) وأخذ من فندق رمسيس هليتون مقرا له (55) .

وإذا كان جمعية رجال الأعمال قد تأسست مبكرا عام 1976 ، والتي زاد عضويتها أيضا حتى بلغ عام 1992 حوالى 381 عضوا ، فقد تأسست بعدها عدد كبير من جمعيات رجال الأعمال فى المحافظات والمدن الجديدة (الإسكندرية – العاشر من رمضان – مدينة السادات – السادس من أكتوبر ... الخ) ، وبنهاية عقد التسعينات كان عدد أعضاء هذه الجمعيات قد قارب 15 ألفا مع مراعاة وجود عضوية متداخلة (56) .

وبخلاف هذه الجمعيات شبه المغلقة على رجال المال والأعمال المصريين والعرب والأجانب ، فإن الأطر التنظيمية والمؤسسية سواء الحكومية أو المشتركة بين الحكومة المصرية ورجال الأعمال قد لعبت دورا كبيرا ، مثل اتحاد الغرف التجارية ، الذى زادت عضويته فى مطلع التسعينات على 3 مليون عضو ، وهو رقم دقيق نسبيا نظرا إلى أن تسجيل العضوية ترتبط بالحصول على رخصة مزاولة النشاط التجارى ، وهم يشكلون حوالى 70% من الشركات التجارية فى مصر (57) .

أما اتحاد الصناعات المصرية ** فقد بلغت عدد الشركات الأعضاء فيه بنهاية عام 1993 حوالى 13565 شركة (منها 340 شركة عامة) ، وحوالى 10 آلاف مشروع صغير لكنها بحلول عام 1999 كان العدد قد بلغ 22 ألف شركة (58) . وإذا كان بعض الدارسون يقدرون عدد الأسر الثرية والطبقة العليا فى مصر بنحو 750 ألف أسرة (أى بمتوسط 3 مليون نسمة) وذلك حتى عام 2006 (59) ، فأننا نذهب أبعد من ذلك فى ضوء عدد من المؤشرات تصل بهذه الطبقة الثرية والمحتكرة للثروة والمال فى البلاد بحوالى مليون أسرة على الأقل (أى بمتوسط 5 مليون نسمة) ، يمتلكون الحصة الأكبر من الدخل القومى ، ويستهلكون وحدهم حوالى 45% إلى 50% على الأقل من الاستهلاك العائلى فى البلاد ، كما سوف نعرض بعد قليل .

هنا سوف نعرض نماذج لعلاقات التصاهر والتزاوج بين مكونات وروافد هذا التحالف الطبقي والاجتماعى الجديد ، حتى يتبين مقدار التداخل والترابط بين هؤلاء الذين حازوا السلطة والثروة فى البلاد بعد عام 1974 وحتى يومنا الحالى ، وقد لعب هذا التصاهر والتزاوج بين كبار العائلات الجديدة منذ منتصف السبعينات من القرن الماضى دورا كبيرا فى صياغة

نمط التحالف الاجتماعي ورأسمالية المحاسيب التي أشرنا إليها قبل قليل ، بين رجال الحكم والإدارة - ومعظمهم عسكريين - ورجال المال والأعمال الجدد والقضاة وأساتذة الجامعات ، ونستطيع أن نشير إلى أن مائتي عائلة كبيرة في مصر تقريبا تشكل جماعة طبقية متميزة وشبه مغلقة في تصاهرها وتزواجها .

-وكما هي العادة فقد أفتتح الرئيس السادات هذا التصاهر الجديد بين بقايا العسكريين المنتمين لثورة 23 يوليو عام 1952 ، وبين مكونات الطبقة الرأسمالية التقليدية واليمينية للغاية ، وذلك حينما قام بتزويج كريمته (جيهان) من نجل رجل الأعمال ورمز الطبقة القديمة /الجديدة (عثمان أحمد عثمان) في عام 1976 ، كما تزوجت (نهى) كريمة الرئيس السادات الثانية من (حسن مرعى) نجل الدكتور سيد مرعى أحد رموز الرأسمالية الزراعية الجديدة ، وتزوج جمال نجل السادات من كريمة الدكتور محمد شعلان أستاذ الطب النفسى ثم انفصلا فيما بعد ، أما كريمة الرئيس السادات الثالثة (لبنى) فقد فتزوجت من (المهندس عبد الخالق عبد الغفار) ، حفيد أحمد باشا عبد الغفار وزير الزراعة في عهد الملك فاروق ، وبنت عم عبد الخالق عبد الغفار تزوجت من (محمود مبارك) أبن عم حسنى مبارك ، وتم تعيينه سفيراً لمصر في ألمانيا . أما حفيد عائلة أحمد باشا عبد الغفار فهو اللواء مجدى عبد الغفار الذى أصبح وزيراً للداخلية فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى .

- أما السيد زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة ثورة 23 يوليو عام 1952 ، والذى شغل مناصب وزارية وإستخبارية هامة وأنقطع عن الحياة العامة بعد عام 1969 ، فقد تزوجت شقيقته (سامية) من (

جمال مرعى) شقيق سيد مرعى الذى كان يشغل وظيفه وزير للإصلاح الزراعى فى عهد جمال عبد الناصر ، ثم نائباً لرئيس الوزراء ، ثم رئيساً لمجلس الشعب فى عهد الرئيس أنور السادات ثم مساعد رئيس الجمهورية ، وأصبح رمزاً للرأسمالية الزراعية الجديدة ، ومن ناحية أخرى فقد عين أبن شقيقه زكريا محيى الدين (د. محمود محيى الدين) وزيراً للاستثمار فى عهد مبارك ، وأتهم بعمليات فساد فى تنفيذ برنامج الخصخصة وبيع شركة عمر أفندى .

- أما السيد عبد اللطيف البغدادي من قيادات الضباط الاحرار ووزير الحربية ، ثم رئيس مجلس الامه ، فقد تزوجت كريمته من مهندس صغير أسمه (محمد نصير) ، من عائلة سيد مرعى وكان يعمل فى مجال الغزل والنسيج والخدمات الطبية ، ومنحه الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس مجلس إدارة وتحرير جريدة الاهرام عقد توريد أجهزة لمؤسسة الاهرام ، وبعدها أنطلق محمد نصير فى أنشطة متعددة من ضمنها تجارة السلاح ، كما أسس مشاركة مع (عقيل بشير) شركة الجيزة للأنظمة لتوريدات الأجهزة الإلكترونية للمصالح الحكومية وغير الحكومية ، كما أصبح الرجل من كبار تجار السلاح فى المنطقة العربية وأفريقيا ، وفى عام 1998 شارك فى تأسيس شركة (فودافون) للاتصالات وحصل على حصة 5% من أسمها البالغة 240 مليون سهم (أى أن حصته 12 مليون سهم) بسعر السهم خمسة جنيهات ، (أى بإجمالى 60 مليون جنيه مصرى) ، ثم حدث وتم الاتفاق فيما بين محمد نصير وعقيل بشير رئيس مجلس ادارة المصرية للاتصالات ، وشريكه السابق فى شركة الجيزة للأنظمة فى عام 2006 ، ببيع حصته من اسهم فودافون

للشركة المصرية للاتصالات بقيمة للسهم (100 جنيه) ، أى بقيمة إجمالية قدرها 1200 مليون جنيه ، وهكذا صفقة أسهل من تجارة المخدرات والسلاح .

- أما السيد منصور حسن وزير الاعلام فى عهد الرئيس السادات ، فقد تزوج من كريمة وزير الزراعة الأسبق الدكتور مصطفى الجبلى وشقيقة حاتم الجبلى الذى سيصبح وزيرا للصحة فى حكومة رجال المال والأعمال (2004-2011) ، وشريف الجبلى الذى سيحتكر جزء كبيرا من تسويق مستلزمات الانتاج الزراعى والتسويق الزراعى أيضا والصناعات الكيماوية ، كما تزوجت كريمته (عواطف) من (محمد لطفى منصور) ، أحد كبار رجال الأعمال الجدد ، والحاصل على عشرات التوكيلات التجارية من كبريات الشركات الأمريكية والعالمية منها (سيارات أولي و شيفروليه ، وأولدزموبيك وإيسوزو، سيارات نقل شيفروليه و اطارات ميشلان ، وسجائر مارلبورو و ميريت ، و LMO ، وسلسلة متاجر الجملة ونصف الجملة (مترو) ، و معدات التعمير كاتريپلار، و مطاعم ماكدونالدز، وتوكيلات كومبيوترات: ايسر، أى بى ام ، اتش بى ، وأجهزة سيمنز الالكترونية، ومصانع ألبان لبنيتا، عصائر تانج، أغذية محفوظة ماركة كرافت، مياة معدنية حياة، تونة معلبة ماركة صن شاين ، وحوالي 15% من شركة جنرال موتورز مصر ، علاوة على المنتجات والأنشطة الأخرى، مثل المنشآت العقارية وبناء المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة ، وصاحب ورئيس مجلس ادارة شركة منصور للسيارات و(مانتراك) للمعدات الثقيلة ، و رئيس مجلس ادارة(بنك كاليون مصر) ، وعضو مجلس ادارة الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ثم عين وزيرا للنقل فى حكومة أحمد نظيف الأولى(2004- 2007) فى عهد مبارك ، وشقيقه (ياسين منصور) صاحب ورئيس مجلس إدارة شركة (بالم هيلز)، وعدد كبير من الشركات العقارية والسياحية ، وقام بالتبرع بمبلغ 25 مليون لحفلة افتتاح قناة السويس فى أغسطس 2015 فى عهد الرئيس الجديد (عبد الفتاح السيسى) ، كما تبرع بمبلغ 125 مليون لصندوق تحيا مصر .

-أما ابن خالته (احمد المغربى) ، الذى سينتقل عدة مناصب وزارية فى حكومتى د. أحمد نظيف (2004-يناير 2011) وشقيقه محمد المغربى ، فهما يمتلكان مشروعات أغلبها سياحية وعقارية ، مثل الفنادق والشركات السياحية واستثمارات عقارية فى البحر الأحمر. و تمتلك زوجته الحصة الأكبر فى سلسلة فنادق (أكور) الفرنسية . ويساهم الرجل فى الكثير من الأنشطة المالية والاستثمارية ، فهو سمسار للأوراق المالية بشركة ميرل لينش بلندن ، وعضو مجلس إدارة بنك مصر العربى الأفريقى ، وخبير مالى بشركة (متروبوليتان) بنيويورك ، وعضو مجلس إدارة شركة أكور للفنادق وعضو مجلس إدارة مجموعة شركات المغربى ومساهم فيها ، وعضو مجلس إدارة شركة منصور والمغربى للاستثمار والتنمية ، وعضو مجلس إدارة شركات النيل للتنمية الزراعية ومساهم فيها ، و عضو مجلس إدارة الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الغذائية . رئيس مجلس إدارة شركة أكور للاستثمار فى الأوراق المالية ، وهو مساهم فيها ، ورئيس مجلس إدارة شركة 6 أكتوبر للفنادق والخدمات السياحية ومساهم فيها ، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الفنادق والمطاعم العائمة السياحية "سكارابيه" ومساهم فيها ، ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة (فندق

اللوتس الذهبي) ومساهم فيه ، و عضو مجلس إدارة شركة (النعمة) للاستثمار السياحي والعقارى ، وقد تم تعيينه فى منصب وزير السياحة فى حكومة نظيف فى يوليو عام 2004 ، ثم وزيرا للإسكان والتعمير فى حكومة نظيف الثانية عام (2007 - 2011) ، كما أن منصور والمغربى وطلعت مصطفى والوليد بن طلال أصحاب فندق سان استيفانوا بالاسكندرية والكثير من الاعمال خارج مصر وداخلها .

-ومن أشهر مصاهرات رجال المال والأعمال كذلك ، زواج نجل (عاكف) شقيق أحمد المغربى من كريمة المهندس رشيد محمد رشيد رجل الأعمال وصاحب مجموعة (يونيفر) والوزير الأسبق للتجارة والصناعة . والهارب حاليا من أحكام قضائية فى قضايا فساد تكشف ملامحها بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 .

- أما أبن خالته (محمد زهير جرانه) فهو نجل الوزير الأسبق فى بدايات عهد ثورة 23 يوليو عام 1952 المحامى زهير جرانه ، وصاحب عدد كبير من المشروعات السياحية وقد جرى تعيينه وزيرا للسياحة فى وزارة أحمد نظيف عام 2007 حتى قيام ثورة 2011 ، وجرى محاكمته محاكمة جزئية على عمليات فساد ونهب لأراضى الدولة .

- أما اللواء حافظ اسماعيل مستشار الامن القومى للرئيس السادات ، فهو عم زوجة رجل الأعمال (محمد ابراهيم كامل) الملياردير صاحب الأنشطة والعلاقات المتعددة ، وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطنى ورئيس مجلس العلاقات المصرية - الامريكية ، و عضو الهيئة العليا للحزب الوطنى الديمقراطى ، رئيس مجلس إدارة «كاتو جروب» شركة مساهمة مقرها فى مصر ، وفرنسا ، وألبانيا وروسيا وأوغندا ، و رئيس البنك المصرى البريطانى ، وصاحب شركات عقارية وقرى سياحية وصناعية والبناء والتمويل، وصاحب شركة « سيروكو » العالمية للطيران ، و نائب رئيس بنك هونج كونج المصرى الذى تحول إلى بنك HSBC.

- أما الدكتور حاتم الجبلى الذى عين وزيرا للصحة فى وزارة أحمد نظيف الثانية (2007 - 2011) ، فى عهد الرئيس حسنى مبارك فهو نجل الدكتور مصطفى الجبلى وزير الزراعة فى أوائل عهد الرئيس السادات ، وصاحب مستشفى دار الفؤاد وشريك محمد عبد الوهاب زوج الفنانة فاتن حمامة ، وهو متزوج من منى العيوطى كريمة المهندس محمد حمدى العيوطى وأسرة العيوطى صاحبة فضيحة بنك النيل ، كما تزوجت شقيقته من منصور حسن وزير الاعلام فى عهد السادات ، كما أن هناك شراكة فى عدة مشروعات منها (كايرو سكان) للاشعة ، وشقيقه (شريف الجبلى) صاحب أكبر شركات للاسمدة بمصر ، وأحد المخترعين الكبار لمواد ومستلزمات الانتاج الزراعى ، ورئيس غرفة صناعات الكيماوية فى اتحاد الصناعات المصرية .

- اللواء منير ثابت شقيق سوزان مبارك زوجة رئيس الجمهورية المخلوع حسنى مبارك ، كان يشغل عدة مناصب ويمارس عدة أنشطة اقتصادية ومالية ، وقد بدأ منذ عين مديرا لمكتب المشتريات العسكرية المصرية فى واشنطن فمارس تجارة السلاح والحصول على عمولات فى هذا المجال ، ثم عاد إلى مصر وأصبح رئيس الشركة المصرية للخدمات الارضية التابعة لشركة مصر للطيران ، ورئيس مجلس إدارة مرسى علم المصرية لخدمات الطيران ، كما يمتلك منير ثابت

حصة فى فندق ماريوت شانزليزيه بباريس، وشركة (يونيكاب) وهى شركة خاصة مهمتها بيع الشركات العامة والترويج لها، وقبض سمسرة جاهزة من المشتريين علي طريقة بيع ديون مصر، وهذه الشركة هى المسئولة عن بيع كثير من شركات القطاع العام فى مصر ، ويعمل في مجالات السياحة والصيدلة وتداول الأوراق ، ومنح عقد من وزارة البترول المصرية عن السلامة والأمن ، وبمقتضاه وضع يده على مركز السلامة المهنية المملوك أصلا إلى الهيئة العامة للبترول فى مصر ، ومعه بعض الشركاء منهم حاتم الجبلى وزير الصحة السابق ،

- كما تزوج نجل شقيق رجل الأعمال المسجون هشام طلعت مصطفى من كريمة رجل الأعمال صلاح دياب فى أكتوبر من عام 2016 .

-أما علاء مبارك النجل الأكبر لرئيس الجمهورية المخلوع حسنى مبارك ، فقد بدأ مبكرا فى المشاركة الإجبارية لعدد كبير من رجال الأعمال مقابل حصة من الأرباح ، كما أستولى على مساحات واسعة من الأراضى ، تزوج من هايدى راسخ كريمة (مجدى راسخ) من كبار رجال الأعمال ورئيس مجلس إدارة شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سودياك) ، وهى شركة كبرى من أبرز أعضاء مجلس إدارتها و المشاركين فى الشركة شقيق بغدادى المدير المالى والإداري التي أنجزت مجموعة من المشروعات منها "بيفرلي هيلز" ، عمل مجدى راسخ مع رجل الأعمال محمد نصير صاحب "قودافون" للاتصالات حتى مصاهرته للرئيس مبارك ، واتجه مجدى راسخ إلى الاستثمار فى الغاز وأسس الشركة الوطنية للغاز (ش.م.م) ، وتعمل الشركة فى مجال نقل وتوزيع الغاز الطبيعى من مناطق الإنتاج إلى العملاء بالمنزل وفي مجال التجارة والصناعة، كما أنه وكيل شركة "كاتيك" الصينية التي تصنع الجرارات وتعمل فى مجال السكك الحديدية، كما كان راسخ يشغل منصب سوديك للاتصالات ، ورئيس شركة النيل للاتصالات ورئيس شركة "رينجو" للاتصالات التي كانت تعد من أكبر شركات لكبائن الاتصالات فى مصر، ولم يسدد ديونه لدى الشركة المصرية للاتصالات وأعتبرت ديون معدومة ، بتواطؤ من عقيل بشير وقيادات المصرية للاتصالات ، وهو من أبرز المساهمين فى الشبكة الثالثة للمحمول فى مصر (اتصالات) .

- أما شقيقه جمال مبارك النجل الأصغر للرئيس حسنى مبارك ، فقد تزوج من خديجة جمال كريمة (محمود جمال) صاحب المشروعات السياحية منها (العين باي) و (العين ريزورت) بالعين السخنة وشركة (جلاله للتنمية والسياحة) ، وشركة (أيكات للمشروعات والمعارض) ، وهى شركة تصدير واستيراد تخصصت فى مجال أنظمة الري ومعالجة مياه الشرب ، وشقيق محمود جمال متزوج حديثا من الممثلة ليلى علوى . ويمتلك جمال مبارك عدد كبير من الشركات والحصص فى شركات كثير منها مسجل فى قبرص وجزر " كايمان " و " فيرجن أيلاند " البريطانيتين .

- كما لجأ كثير من رجال المال والأعمال الجدد إلى مصاحبة أو الزواج من الممثلات والفنانات الشهيرات ، سواء من باب الوجاهة الاجتماعية ، أو تسهيلا للأعمال والشهرة ، ومن أبرزها زواج رجل الأعمال (أحمد أبوهشيمة) صاحب مصانع الحديد بالفنانة اللبنانية (هيفاء وهبى) .

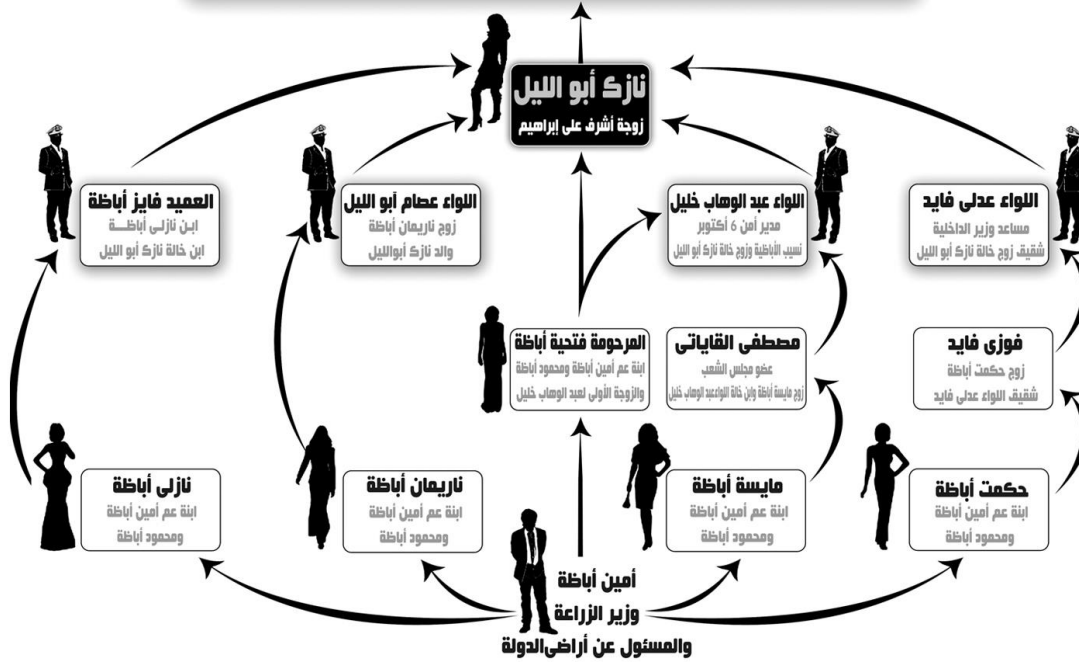
- ومن قبله زواج رجل الأعمال أحمد غانم (من عائلة الغوانم) من الممثلة السينمائية (هدى رمزى) ، والذي لم يستمر طويلا ، أعقبه زواجها من رجل الأعمال الآخر (مصطفى البلبدى) صاحب مجموعة (فور . أم) الذى لم يستمر سوى أقل من عام واحد .
- وكذلك المصير البائس لرجل الأعمال أبى عائلة السويدي (أيمن السويدي) الذى تزوج من المطربة (ذكرى) وفى نفس الوقت ارتبط بعلاقة حب وزيجة قصيرة بالفنانة حنان ترك ، تطلقوا منها سريعا ، ثم قام بقتل زوجته (ذكرى) وأنتحر ، وتبين أنه مدين للبنوك بعشرات الملايين من الجنيهات .
- وكذلك فعل رجل الأعمال والمقاول الكبير هشام طلعت مصطفى ، حينما صاحب الفنانة اللبنانية (سوزان تميم) ، وأنفق عليها ببذخ ، وفى النهاية أرسل فى أثرها من يقتلها فى دبی ، بعدما إشيع أنها أستولت على جزء من أمواله وهجرته ، وحوكم بالسجن المؤبد عشرين عاما .
- وكذلك زواج رجل الأعمال البورسعيدى (سيد متولى) من الممثلة (سهير رمزى)، وأهداها شقة ببarris
- وكذلك زواج رجل الأعمال (محمد حلاوة) بالممثلة الشابة (ياسمين عبد العزيز) ، وهو أحد كبار مصدرى ومنتجى منتجات الألبان فى مصر (بست تشيز - بريديون وغيرهما) وهو عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات .
- ومن قبل كل هؤلاء ومنذ بدايات الانفتاح زواج رجل المال والأعمال السعودى (صالح كامل) من الممثلة المصرية (صفاء أبو السعود) . وهناك عشرات - إن لم يكن المئات - من تلك الزيجات التى أختلط فيها المال بالمتعة والإثارة ، ومصحوبة فى بعض الحالات بالكثير من الفضائح .
- أما أسرة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، فقد تزوج نجله الأكبر الدكتور خالد عبد الناصر من (داليا فهمى) شقيقة كل من سامح فهمى - الذى أصبح وزيرا للبتترول فى عام 1999 وشقيقه التوائم (هادى فهمى) ، الذى أصبح رئيس شركة بتروجت ورئيس الشركة القابضة للتجارة المسئولة عن الصفقة / الفضيحة لبيع شركة عمر أفندى عام 2006 .
- بينما تزوج عبد الحميد جمال عبد الناصر من (ايمان الخردلى) شقيقة افكار الخردلى التى أصبحت رئيس تحرير مجلة نص الدنيا . كما تزوجت كريمته (هدى جمال عبد الناصر) من (حاتم صادق) الذى أصبح رئيسا للبنك العربى المحدود بالقاهرة ، و(منى جمال عبد الناصر) تزوجت من (أشرف مروان) الذى عمل فى رئاسة الجمهورية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، ثم أصبح مدير مكتب معلومات الرئاسة فى عهد السادات ، ورئيس الهيئة العربية للتصنيع فى بداية الانفتاح الاقتصادى ، وتاجر السلاح والمعلومات الشهير ، والذى قتل فى ظروف غامضة فى لندن عام 2012 ، بعد إفتضاح أمر علاقته بالموساد الإسرائيلى وأجهزة أستخبارات متعددة ، ، ونجله (جمال أشرف مروان) صاحب قنوات ميلودى ، أما النجل الثانى لأشرف مروان فقد تزوج كريمة (عمرو موسى) وزير الخارجية فى عهد مبارك وأمين الجامعة العربية فى عهده أيضا (60) .

وهذه الاسماء والشخصيات جزء صغير من المائتى أسرة الحاكمة سياسيا واقتصاديا بخلاف عائلات أخرى ظهرت اقتصاديا مثل عائلة ساويورس (أنسى - ناصف - سميح - نجيب) ، فنجيب ساويرس صاحب شركة أوراسكوم للاتصالات وأوراسكوم للتكنولوجيا وأوراسكوم للبناء والتشييد ، وقنوات تلفزيونية عديدة مثل (قناة أون تي في) وقناة (أون تي في ليف) ، كما أنه مشارك فى تأسيس جريدة المصري اليوم وأسس وتولى الإنفاق على حزب سياسى جديد بعد ثورة يناير عام 2011 هو حزب (المصريين الأحرار) .

- وكذلك عائلة (غبور) التى تزوج منها وزير المالية الهارب د. يوسف بطرس غالى ، وعائلة (غالى) ، و عائلة (عبيد) ، وعائلة (عبد النور) ، وعائلة حسين سالم ، واللواء رفعت الجميل ، واللواء أحمد عرفة ، وجلال الزوربا ، وأنيس أكليمانتوس ، وصفوان ثابت ، وحسين صبور ، وصلاح الحضرى ، وأحمد بهجت ، وعائلة سعودى ، وعائلة محمد محمود وغيرهم (أنظر الملحق رقم 2) .

نموذج من علاقات المصاهرة ودورها فى الفساد

أشرف على إبراهيم		
المجهول الذي استولى على أراض بـ مليار جنيه في عهد أمين أباطة		
1 - يمتلك 50 ألف متر في أبو رواش	2 - 78 فدانا في ك 25 إسماعيلية المحراوي	3 - 150 فدانا في بحيرات الإسماعيلية
حصل على المتر بـ 90 جنيها وثمنها 10 آلاف جنيه	حصل عليها كلها بـ 9600 جنيه فقط وثمنها 780 مليون جنيه	حصل على الفدان بـ 200 جنيه لم يدفعها وثمنها 40 ألف جنيه
4 - 250 فدانا في بحيرات الإسماعيلية	5 - 180 فدانا في ك 70 إسماعيلية المحراوي	6 - 800 فدان من المحراوي حتى أتايي سوميد
حصل على الفدان بـ 200 جنيه وثمنها مليون و 500 ألف جنيه	متمتع بالاستيلاء عليها وثمنها 50 مليون جنيه	متمتع بالاستيلاء عليها وثمنها 100 مليون جنيه



وعلى الجانب الآخر نشأت مصاهرات عائلية بين أفراد وعائلات الوجه الآخر للنظام الرأسمالي الجديد في مصر ، ونقص به تحديداً " **تنظيم الأخوان المسلمين** " السرى ، حيث أنتشرت هنا أيضا المصاهرات العائلية بين أفراد وقيادات هذا التنظيم ، بعضها أستدعتها ضرورات العمل السرى والملاحقات الأمنية بعد منتصف الثمانينات من القرن الماضى ، وبعضها الآخر أستدعتها ضرورات المصالح المالية الضخمة بين هذه القيادات ، فعلى سبيل المثال ومنذ أن تزوج عبد الحكيم عابدين من كريمة المرشد الأول للجماعة الشيخ حسن البنا ، إنتشرت هذه الزيجات ، فتزوج سعيد رمضان من شقيقة المرشد حسن البنا ، كما تزوج د. محمد بديع (المرشد الأخير للجماعة) من سمية الشناوى ابنة أحد أعضاء التنظيم المسلح السرى الخاص في الجماعة ، وكذلك تزوج د. محمود غزلان من فاطمة شقيقة نائب المرشد خيرت الشاطر ، وبالمثل تزوج د. محمد على بشر عضو مكتب الإرشاد من إحدى شقيقات أمين التنظيم د. محمود حسين ، وتزوج نجل الأخير (ياسر) من (سارة) كريمة الدكتور محمد على بشر ، كما تزوج د. أحمد فهمى - الذى عين رئيسا لمجلس الشورى بعد ثورة يناير عام 2011 - من شقيقة الدكتور محمد مرسى عضو مكتب الإرشاد ، الذى سيصبح رئيسا لمصر عام 2012 لمدة عام ، كما تزوجت شقيقة الدكتور محمد عزت عضو مكتب الإرشاد من السيد مهدى عاكف ، الذى سيصبح بدوره مرشدا عاما للتنظيم لفترة من الزمن ، وبالمثل تزوجت الشقيقة الثانية لمحمد عزت

من الدكتور محمد عامر القيادى بالتنظيم ، أما كريمات خيرت الشاطر فقد تزوجن بدورهن من أعضاء قياديين بالتنظيم ، فتزوجت زهراء من المهندس أيمن عبد الغنى ، وتزوجت رضوى من عبد الرحمن على القيادى الشاب بالتنظيم ، وتزوجت سارة خيرت الشاطر من المهندس عبد الرحمن ثروات ، وتزوجت مريم الشاطر من أحمد على درويش ، أما سميرة الشاطر فقد تزوجت من الصيدلى الأخوانى خالد ابو شادى ، وكذلك تزوجت عائشة خيرت الشاطر من د. محمد الحديدى المسئول عن تنظيم الخوان فى ألمانيا ، وأخيرا زوجت حفصة خيرت الشاطر من د. مصطفى حسن القيادى بالتنظيم .

وهكذا تشكلت شبكة تنظيمية وعائلية ومالية عاتية ومعقدة ، ومن ثم تداخلت حسابات السياسة بالحسابات العائلية والمالية فى دولة هى بكل المقاييس دولة فساد من نوع فريد على الجانبين .

رسم بيانى رقم (2)

دورة وآليات الفساد المجتمعى فى دولة مستبدة (مصر نموذجا)

هوامش الفصل الثالث

(1) كان جورج بوش الأب يملك حصة في هذه الشركة قبل أن يصبح سفيراً للولايات المتحدة ومن بعدها مديراً لجهاز CIA حتى أصبح رئيساً للولايات المتحدة (1988-1992) ، كما أن روبرت مكنمارا الذي كان وزيراً للدفاع في إدارة جون كينيدي كان رئيساً

لشركة فورد ، ثم أصبح رئيسا للبنك الدولي ، أما جورج شولتز وزير الخارجية في إدارة رونالد ريجان ، فقد كان مدير لشركة بكتل الأمريكية العملاقة BECHTEL ، وكان نائبه في إدارة الشركة كاسبر واينبرجر الذى شغل منصب وزير الدفاع في إدارة ريجان أيضا ، وينطبق نفس الشيء على معظم المسؤولين الأمريكيين مثل نائب الرئيس جورج بوش الأبين ديك تشينى الذى كان مديرا لشركة " هاليبرتون " العملاقة ، وبول وولفويتز ودونالد رامسفيلد ، وكونداليزا رايس .. الخ .

(2) في تفاصيل ذلك رجعنا إلى الكتاب الخطير والهام لمؤرخ الاستخبارات المركزية الأمريكية : " Joseph J. Trento ,” Prelude To Terror.. The Rogue And The Legacy Of America s Private Intelligence Network “ , Carroll& Graf Publishers , New York ,2005 p.10 .

(3) Bob Woodward , “ Veil : The Secret Wars Of The CIA , 1981-1987 “ , Simon & Schuster , LONDON , 1987 . وأنظر أيضا كتاب عميلة الاستخبارات الخارجية البريطانية M.I.6 السابقة السيدة " أنى ماشون "

والمعنون " M.I.6 And Her Sisters " الذى أحدث ضجة واسعة في أوساط الاستخبارات العالمية .

(4) ورد كلام الاستاذ محمد حسنين هيكل في حواراته التلفزيونية بقناة الجزيرة ، وخصوصا لقاءه بتاريخ 2010/9/16 .

(5) Bob Woodward , op. cit , p.352

(6) Joseph J. Trento , op.cit p.105 .

(7) Bob Woodward , op. cit , p.87

(8) Bob Woodward , op. cit , p 168

(9) محمد حسنين هيكل ، حديثه إلى قناة الجزيرة بتاريخ 2009/12/21 .

(10) محمد حسنين هيكل ، حديثه في قناة الجزيرة بتاريخ 2010 / / .

(11) تصريحات اللواء مجدى عمارة بجريدة أخبار اليوم بتاريخ 2012/6/16 .

(12) يمكن الإطلاع على التحول الكبير في السياسة المصرية ، وتأثير ما قام به الرئيس السادات في مذكرات هنرى كيسنجر

المعنونة " مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض " ، دمشق ، ترجمة خليل فريحات ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة

الثانية ، 1985 ، خاصة الصفحات من 337 حتى 391 ، وكذلك يمكن الرجوع إلى كتاب وزير الخارجية الأمريكى السابق جيمس

بيكر المعنون " سياسة الدبلوماسية " ، القاهرة ، ترجمة مجدى شرشر ، مكتبة مدبولى ، 1999 .

(13) Bob Woodward , op. cit , p 309

(14) Bob Woodward , op. cit , p 218

(15) Bob Woodward , op. cit , p 269

(16) لمزيد من التفاصيل حول هذه الواقعة ووثائقها راجع كتاب محمد حسنين هيكل " مبارك وزمانه .. من المنصة إلى

الميدان " ، مرجع سبق ذكره ، ص 27 وما بعدها .

(17) لمزيد من التفاصيل حول هذه الرواية راجع كتاب الاستاذ محمد حسنين هيكل ، " مبارك وزمانه " ، مرجع سبق ذكره

خصوصا الصفحات من 82 حتى 96 ، وقد كانت أول زيارة للنائب حسنى مبارك إلى الرئيس فرانسوا ميتران في 1981/6/12 ،

وقد أستغرق الاجتماع 1.15 ساعة ، وصاحبه في هذه الزيارة شريكه في عمليات تجارة السلاح الفريق محمد عبد الحليم أبو

غزالة ، الذى كان قد عين وزيرا للدفاع في أعقاب سقوط طائرة الوزير المشير أحمد بدوى في مارس من نفس العام ،وقد قام

النائب والوزير بزيارة معرض " لوبورجيه " الدولى للطيران والفضاء في 1981/6/14 ، ثم أختفيا كليهما لعدة ساعات عن اعين

أفراد الحراسة والمراقبين .

(18) روى لى اللواء طيار متقاعد محمد عكاشة في عام 2012 تفاصيل ما جرى ، وقد كان واحدا ممن طاروا وقاتلوا بهذه

الطائرة في أثناء حرب أكتوبر عام 1973 ، وقد ضمنت شهادة اللواء عكاشة في البلاغ الذى تقدمت به إلى النائب العام مع

آخرين متهما حسنى مبارك بالخيانة العظمى ، بطلب تسجيل شهادة اللواء عكاشة ضمانا لحق التاريخ والحقيقة ، حتى لا يغيبها الموت بعد عمر نتمناه مديدا للرجل ، ولكن للأسف لم تتحرك الجهات المسؤولة فى هذا الصدد ، سواء بتواطؤ من النائب العام أو سلطة الرئيس محمد مرسى وجماعة الإخوان المسلمين .

(19) لمزيد من التفاصيل حول نادى السفارى يمكن الرجوع إلى كتاب الاستاذ محمد حسنين هيكل " مبارك وزمانه .. من المنصة إلى الميدان " ، مرجع سبق ذكره .

Joseph J. Trento , op.cit p.248 (20)

Joseph J. Trento , op.cit Pp.269.263 (21)

Joseph J. Trento , op.cit p.263 (22)

Joseph J. Trento , op.cit p.269 (23)

Joseph J. Trento , op.cit p. (24)

Joseph J. Trento , op.cit p.269 (25)

Joseph J. Trento , op.cit p.47 (26)

Joseph J. Trento , op.cit p.264p.265 (27)

Joseph J. Trento , op.cit p.260p.265 (28)

Joseph J. Trento , op.cit p.268p.381 (29)

(30) روى اللواء شفيق محمود عبد الرحمن البنا قائد الحرس الجمهورى لمدة ثمانى سنوات فى عهد الرئيس حسنى مبارك ، هذه الوقائع الخطيرة فى لقاء تليفزيونى مع عدد كبير من الإعلاميين على عدة قنوات فضائية منهم أحمد شوبير ، وعمر الليثى ، ومحمد الغيطى ومنها قناة التحرير بتاريخ 22 / 4 / 2012 .

(31) اللواء شفيق البنا ، المرجع السابق .

(32) أنظر فى تفاصيل هذا اللقاء الهام محمد حسنين هيكل " مبارك وزمانه .. من المنصة إلى الميدان " ، القاهرة ، دار الشروق ، 2012 ، ص 260 وما بعدها .

(33) جريدة الفجر المصرية بتاريخ 2011/3/21 ، ومحرر هذه الصحيفة على صلة مطلعة بأجهزة الإستخبارات المصرية .

(34) جريدة الفجر المصرية بتاريخ 2011/3/21 .

(35) جريدة الفجر بتاريخ 2011/3/21 .

(36) جريدة الفجر بتاريخ 2011/3/21 .

(37) عرض اللواء طه عبد العظيم أمبابى قضيته التى أذيعت بتاريخ 2011/10/9 ، على الرأى العام فى برنامج " محطة مصر " مع المذيع معتز مطر فى قناة فضائية مصرية .

(38) من مذكرة سرية عرضت على رئيس الوزراء المصرى د. فؤاد محيى الدين أواخر عام 1982 ، وأطلع عليها الكاتب حينما كان يعمل فى مكتب رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وهى مازالت محفوظة فى إدارة الوثائق والميكروفيلم برئاسة مجلس الوزراء .

(39) لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤسسات ودورها أنظر كتابنا " إختراق الأمن الوطنى المصرى .. رؤية سييسولوجية " ، القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، 1993 .

(40) من أبرز الدراسات حول إستعادة الطبقة الرأسمالية القديمة لعافيتها ووزنها بعد تطبيق السادات لسياسة الإنفتاح الاقتصادى راجع سامية السعيد " من يملك مصر .. دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الإنفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى 1974-1980 " ، القاهرة ، دار مصر المحروسة ، الطبعة الثالثة ، 2002 ، والدراسة فى الأصل رسالة أكاديمية للحصول على درجة الماجستير عام 1984.

- (41) أنظر وثيقة البنك الدولي :
Country Economic Memorandum “Economic Readjustment With Growth “ , Report No. 7447 ,
Egypt , Feb. 1990 . وكذلك التقرير :
- “Private Sector Regulatory And Incentives Environment Study “ , Report No. 10049 – EGT .
- (42) محمد حسنين هيكل " المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل .. عواصف الحرب وعواصف السلام " ، الكتاب
الثاني ، القاهرة ، دار الشروق ، 1996 ، ص 316 .
- (43) محمد حسنين هيكل " مبارك وزمانه " ، الجزء الأول ، القاهرة ، دار الشروق ، 2012 ، ص 163 .
- (44) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع كتابنا " عشش وقصور .. كم أنفق المصريون على المنتجات
السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، 2016 .
- (45) لمزيد من التفاصيل حول دور المعونة الأمريكية فى خلق هذه الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة أنظر كتابنا "
الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الإمتيازات والخصخصة " ، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والتوثيق ،
2004 ، وكذلك الكتاب الهام للباحثة دينا جلال " المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا " ، القاهرة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ،
1988 ، وهو فى الأصل جزء من رسالة للماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- (46) عبد الخالق فاروق ، المرجع السابق ، ص 160 وما بعدها .
- (47) حول تعبير ومصطلح اقتصاد المحاسيب رجعنا إلى :
- Ishac Diwan , Philip Keefer , Marc Schiffbawer , “{ On Top Of The Pyramids : Cronyism And
Private Sector Growth In Egypt “ ,
وكذلك :د. محمود عبد الفضيل " رأسمالية المحاسيب .. دراسة فى الاقتصاد الاجتماعى " ، القاهرة ، دار العين ، 2011 .
- (48) ذكر رجل الأعمال والمال أحمد هيكل فى برنامج شخصيات اقتصادية على قناة العربية بتاريخ 2014/10/8 ، أن أكبر
صفقة حققها كانت شراء شركة أسمنت كانت مملوكة للقطاع العام فى مصر عام 2004 بقيمة 53 مليون دولار ، ثم بعد
فترة قام ببيع جزء معتبر منها – هكذا قال بالحرف – بقيمة 800 مليون دولار !! أما نجيب وناصف ساويرس فقد
تحصلا على ربح رأسمالى صافى من شراء وإعادة بيع شركة بنى سويف للأسمنت إلى شركة لافارج الفرنسية حوالى 23
مليار جنيه مصرى .
- (49) جريدة الاتحاد الإماراتية بتاريخ
- (50) نقلا عن جريدة الأهرام بتاريخ 2011/10/21 .

(51) د. ناهد عز الدين عبد الفتاح " العمال ورجال الأعمال .. تحولات الفرص السياسية في مصر " ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، 2003 ، ص 75.

(52) د. ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص 63 .

(53) د. ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص 60 .

(54) د. ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص 82.

(55) د. ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص 125 .

(56) د. ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص 125

(57) د. ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص 153 .

(58) د. ناهد عز الدين ، المرجع السابق ، ص .

(59) د. محمود عبد الفضيل " رأسمالية المحاسيب .. دراسة في الاقتصاد الاجتماعى " ، القاهرة ، دار العين ، 2011 ، ص 66 وما بعدها .

(60) ساعد في إعداد هذا الجزء من قوائم التصاهر والتزواج الأستاذ محسن منصور .